

مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مَجَلَّةُ إِسْلَامِيَّةٌ - ثَقَافِيَّةٌ - جَامِعِيَّةٌ - مُحْكَمَةٌ
تصدر سنوياً عن كلية الدعوة الإسلامية

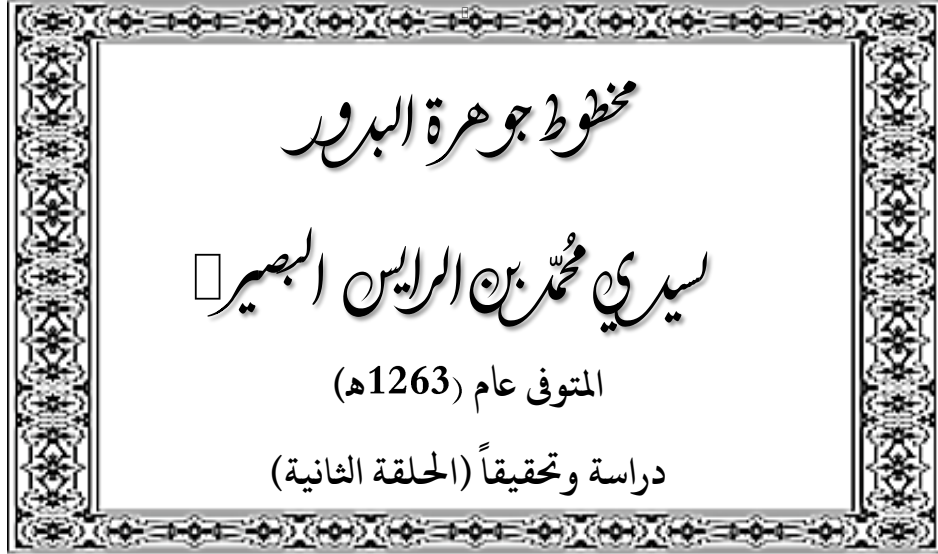
العدد
38

1446 هـ 2024 م

مجلة كلية
الدعوة الإسلامية



- تأملات حول قانون الترابط في آيات الأفاق والانس والقرآن.
- طريقة الرسول ﷺ في تلاوة القرآن الكريم وتدبر آياته.
- السنة في اصطلاح مدرسة المدينة المنورة.
- الدعوة الإسلامية وأثارها في إصلاح المجتمع وتحقيق أمنه واستقراره.
- في مدلول مصطلح البلاغة وأهميته علومها وأهدافها.
- عرض كتاب التفسير الموضوعي للخالدي ونقد لمنهجه.



د. فضل الله فرج بالرمان
كلية الدعوة الإسلامية / طرابلس

الملخص

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله ومن والاه، أما بعد:
فإن الاعتناء بتحقيق كتب التراث والاهتمام بإخراجها محققة صحيحة وفق أصول التحقيق، كما أراد لها مؤلفوها، لمن أوجب الواجبات علينا، ليعم نفعها، وفائدتها.
ورغبة مّي في نشر هذا التراث المبارك؛ ليرى النور، فقد شرعت في تحقيق: «جوهرة البدر لسيد محمد بن الرايس البصير المتوفى عام (1263هـ)»، ونشره في حلقات، بدءاً من الحلقة الأولى التي قدمت فيها دراسة عن المؤلف وكتابه، وتحقيق جزء من الكتاب، وقد نشر في مجلة التبيان، التي تصدر عن قسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب جامعة طرابلس العدد (14) لسنة 2022م، وجاء البحث في مقدمة، وقسمين، وخاتمة، وذيلته بثبت بالمصادر والمراجع: أوضحت في المقدمة أهمية البحث، وخطته، ومنهجه، ووصف النسخة المعتمدة في التحقيق، وعرضت نماذج منها، وأبنت عن مميزاتها. وكسرت القسم الأول (الدراسي) على مبحثين: تناولت في المبحث الأول منهما الناظم ونظمه في مطلبين يعرفان بهما على الترتيب، وخصصت المبحث الثاني لدراسة المخطوط، وفيه

مطلبان، وعالجت في القسم الثاني (التحقيقي): النص المحقق (الحلقة الأولى)، وفي الخاتمة أبرز النتائج والتوصيات. وفي هذه الحلقة أقدم تحقيقاً للجزء الثاني من الكتاب من باب الاستعانة إلى فصل في الرء المكسورة، مركزاً على التحقيق، دون التطرق إلى الدراسة، اكتفاء بما درسته في الحلقة الأولى.

وأهم ما توصل إليه الباحث من نتائج هذا البحث ما يأتي:

- 1- أنّ هذه المنظومة من المنظومات النفيسة الفريدة في بابها.
- 2- أنها تعدّ مرجعاً علمياً في أصول القراءة الثلاثة؛ لذا يوصى بأن تكون محل عناية لدى المهتمين بعلم القراءات، تعلّماً وتعليماً.
- 3- تميز الكتاب باستخدام الرموز؛ تيسيراً وتسهيلاً على طالب العلم؛ للوصول إلى المعلومة بسهولة ويسر، ويُعدّ آخذاً برموز الإمام الشاطبي رحمه الله.
- 5- تميز الناظم عن باقي علماء القراءات في عصره بإضافة فصول لاحقة لأبوابها.

Research Summary

To proceed paying attention to manuscriptology of heritage books and ensuring that they are authenticated and verified according to the principles of manuscript, as their authors intended for them, are among the most obligatory duties upon us, so that their usefulness and benefit may be widespread..

And due to my great desire to spread this blessed heritage, I began to verify: “Jawharat al-Budur by Sidi Muhammad bin al-Rayyis al-Basir, who died in the year 1263 AH,” and published it in episodes, starting with the first episode in which I presented a study on the author and his book., and edited a part of the book which was published in Al-Tibyan magazine, Issued by the Department of Islamic Studies at the Faculty of Arts, University of Tripoli, Issue (14) for the year 2022 AD.

The research *consists of* an introduction, two sections, and a conclusion, and was appended with sources and references: I explained in the introduction the importance of the research, its plan, and its methodology, and described the version approved in the editing and verification, as well as presented examples of it, and explained its advantages.

I divided the first (study) section into two sections: In the first section, I dealt with the poet and his poetry in two topics defining them in order, and I devoted the second section to studying the manuscript, which contains two topics. In the second (investigative) section, I dealt with: The verified text (the first episode), and in the conclusion I highlighted Results and recommendations ..

In this episode, I present an investigation of the second part of the book, , to a chapter on the Arabic alphabet letter Ra' with *kasra*, focusing on the investigation, without addressing the study, contenting myself with what I studied in the first episode.

: The most important results of this research are the following:

-These poems are among the precious and unique poems in their field.1

2. It is considered a scientific reference on the principles of the three reciters. Therefore, it is recommended that it be of interest to those interested in the science of reading for learning and teaching .

3-3. The book is distinguished by its use of symbols, to enable students to access information easily and conveniently, it is considered to be based on the symbols of Imam Al-Shatibi, may Allah have mercy on him .

4. The poet distinguished himself from other reading scholars of his time by adding later chapters to their sections.

القسم الثاني - النص المحقق (الحلقة الثانية)

باب الاستعاذة⁽¹⁾

إِذَا أَرَدْتَ تَقْرَأُ اسْتَعِذْ بِمَا أَتَى بِنَحْلٍ⁽²⁾ جَاهِرًا⁽³⁾ مُعَمِّمَا
وَأِنْ تَرَدَّ عَلَيْهِ الْفَاطَةُ أُخَرُ فَجَائِزٌ⁽⁴⁾، إِذْ قَدْ أَتَى بِهَا الْخَبَرُ
وَقَفَّ بِهِ أَوْصَلُهُ بِالْبَسْمَلَةِ وَقَفَّ عَلَيْهَا أَوْ صِلَاً بِالسُّورَةِ⁽⁵⁾

(1) باب الشيء: هو الذي يتوصل إليه منه، والاستعاذة: الاستجارة، يقال: عاذ بكذا، أي استجار به. وليست من القرآن بالإجماع في أول التلاوة لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ (النحل: 98). ينظر: سراج القاري، لابن القاصح، 227/1.

(2) أي سورة النحل في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾.

(3) الجهر هنا ليس على إطلاقه، فهناك مواطن يستحب فيها الجهر بالاستعاذة، ومواطن يستحب فيها الإخفاء، منها:

أ- إذا كان القارئ يقرأ سرا سواء أكان منفردا أم في مجلس.

ب- إذا كان خاليا سواء أقرأ سرا أم جهرا.

ج- إذا كان في الصلاة سواء أكانت الصلاة سرية أم جهرية.

د- إذا كان يقرأ وسط جماعة يتدارسون القرآن كأن يكون في مقراءة ولم يكن هو المبتدئ بالقراءة.

وما عدا هذه المواطن يستحب الجهر بها. ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 220/1، والبدور الزاهرة، للقاضي، ص 13.

(4) يعني الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كان رسول الله إذا قام إلى الصلاة كبر، ثم يقول: «سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدُّك، ولا إله غيرك»، ثم يقول: (الله أكبر كبيرا)، ثم يقول: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، من همزه ونفخه ونفثه». أحمد في: المسند (51/18) (رقم: 11473)، وأبو داود في: سننه، كتاب: الصلاة، باب: من رأى الاستفتاح بسبحانك (82/2)، (رقم: 775)، والترمذي في: سننه، كتاب: الصلاة، باب: مَا يَقُولُ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ (323/1)، (رقم: 242)، وابن خزيمة في: صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: إباحة الدعاء بعد التكبير وقبل القراءة (238/1) (رقم: 467).

وقال ابن حجر: «هذا حديث حسن، وقد وثق علي بن علي بن معين وأحمد وأبو حاتم وآخرون، وسائر رواة رواة الصحيح». نتائج الأفكار (412/1 - 414).

وقال أحمد شاكر في تحقيقه لسنن الترمذي -: «حديث صحيح». (11/2).

(5) ذكر بأنه يجوز في الوقف على الاستعاذة، أو وصلها بالبسملة أربعة أوجه وهي:

الأول- الوقف على الاستعاذة وعلى البسملة الثاني- الوقف على الاستعاذة ووصل البسملة بأول السورة.

الثالث- وصل الاستعاذة بالبسملة والوقف عليها. الرابع- وصل الاستعاذة بالبسملة ووصل البسملة بأول السورة.

وهذه الأوجه الأربعة جائزة لجميع القراء عند الابتداء بأي سورة من سور القرآن سوى براءة. ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة،

221/1، والبدور الزاهرة، للقاضي، ص 13.

باب البسملة⁽¹⁾

فِي الْوَصْلِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسْمَلَا (2) بَدْرٌ (3) دَنَا (4) وَاسْكُتْ (5) وَصِلْ جَيًّا (6) حَلًّا (7)
وَمِنْهُمَا كَالْأَوَّلَيْنِ (8) تُنْتَخَبُ وَتَرْكُهَا لَدَى بَرَاءَةٍ وَجَبَتْ (9)

(1) البسملة، مصدر بَسَمَلَ: إذا قال: بِسْمِ اللَّهِ.. وهي لغة مُؤَلَّدَةٌ، ومثلها هَلَّلَ: إذا قال: "لا إله إلا الله" وحَمِدَ: إذا قال: «الحمد لله» وحَسِبَ إذا قال: «حسبي الله» وحَوَّلَ وحَوَّلَ إذا قال: «لا حول ولا قوة إلا بالله» وحِيَّلَ إذا قال: «حي على الصلاة» أريد الاختصار، فعبّر بكلمة واحدة عن كلمتين وأكثر، سبك لفظ تلك الكلمة منها. ومنه ما فعلوا في النسب في عبسِيٍّ، وعبسِيٍّ، ثم البسملة مستحبة عند ابتداء كل أمر مباح أو مأمور به، وهي من القرآن العزيز في قصة سليمان عليه السلام في سورة النمل.

وأما في أوائل السور، ففيها اختلاف العلماء قرائهم وفقهائهم قديماً وحديثاً في كل موضع رسمت فيه من المصحف الكريم: والمختار أنها في تلك المواضع كلها من القرآن العزيز، فيلزم من ذلك قراءتها في مواضعها، ولها حكم غيرها من الجهر والإسرار في الصلاة وغيرها. ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 226/1.

(2) بدأ في ذكر أحكام البسملة، وهو حكم عام يجري بين كل سورتين ما عدا الأنفال وبراءة، سيأتي بيان ذلك.

(3) رمز(ب) لقول: أي: قرأ بالبسملة بين السورتين في حالة الوصل.

(4) رمز(د) لابن كثير أي قرأ بالبسملة بين السورتين في حالة الوصل.

(5) السكت: عبارة عن قطع الصوت زمناً، هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس. ينظر: النشر، لابن الجزري، 240/1.

(6) رمز(ج) لورث أي: قرأ بالبسملة والسكت والوصل بين السورتين في حالة الوصل، ينظر: البدور الزاهرة، ص 14.

(7) رمز(ح) للبصري، أي: قرأ بالبسملة والسكت والوصل بين السورتين في حالة الوصل، ينظر: البدور الزاهرة، للشيخ عبد الفتاح القاضي، ص 14.

(8) بمعنى أن ورثاً والبصري لديهما وجه آخر مع السكت والوصل وهو وجه البسملة، والصحيح أن ورثاً له الأوجه الثلاثة، فالشاطبي قال في حزه ص9: "ولا نص كلا حب وجه ذكرته وفيها خلاف جديده واضح الطلاب" وعليه فلا بسملة لأبي عمرو، في رواية الشاطبي، فيقتصر له على الوصل والسكت دون البسملة، ويؤخذ لورث بالأوجه الثلاثة. وإلى هذا المعنى ذهب بعض شراح قصيدة الحرز، وهناك من قطع له بالبسملة، ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة 231/1، وكثر المعاني، لشعلة، ص56، وذهب أكثر الشراح إلى أنه لا رمز في البيت لأحد من القراء، فيكون قول الشاطبي (ولا نص) ... إلخ، متعلق بقوله في البيت السابق: "وصل واسكتن كل جلاليه حصلاً".

والمعنى: لم يرد نص للمشار إليهم بكاف (كل)، وجيم (جلاليه)، وحاء (حصلاً)، وهم: ابن عامر، وورث، وأبو عمرو، وبوصل ولا سكت، وإنما التخيير لهم بين هذين الوجهين هو استحباب من أهل الأداء وشيوخ الإقراء، وهذا معنى قوله: "حب وجه ذكرته". وقوله: "وفيها خلاف".. البيت، معناه أن في البسملة خلافاً عن هؤلاء الثلاثة؛ في حذفها وإثباتها، مشهور كشهرة ذي العنق الطويل بين أصحاب الأعناق القصيرة، وعليه فلا رمز لأحد من القراء في البيت، وهذا هو الصحيح الذي عليه المحققون من المتقدمين والمتأخرين.

وعلى هذا المعنى يكون لكل من: ورث، وأبي عمرو، وابن عامر، الوصل والسكت والبسملة، ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة 229/1، 230، ولطائف الإشارات لفنون القراءات، لشهاب الدين القسطلاني، ص20، وغيث النفع، للصفاسي، ص30.

(9) أي: ترك البسملة لدى براءة وجب، وذلك لما اشتملت عليه السورة من الأمر بالقتال، والحصر، ونبد العهد، والوعد، والوعيد. ونقل العلماء هذا التعليل عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- قال ابن عباس رضي الله عنهما: سألت علياً رضي الله عنه، لم لم تكتب البسملة في أول براءة؟ فقال: لأن بسم الله أمان، وبراءة ليس فيها أمان؛ لأنها نزلت بالسيف، ولا تناسب بين السيف والأمان. ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة، ص68، والوافي، للشيخ عبد الفتاح القاضي، ص48، وهناك أسباب أخرى في سقوط البسملة من أول براءة. ينظر: فتح القدير، للشوكاني، 231/2.

وَابْدَأُ بِهَا فِيمَا سِوَاهَا⁽¹⁾ أَوَّلًا لِكُلِّ بَدْرِ⁽²⁾ وَاعْلَمَنْ لِتَعْمَلَا
وَفِي ابْتِدَاءِ جُزْءِ⁽³⁾ سُورَةٍ نُذِبْ إِثْبَاتُهَا⁽⁴⁾ لِفَضْلِهَا فَافْعَلْ تُصَبْ
وَوَضَّلَهَا بِالسُّورَةِ الْأُولَى مُنِعَ⁽⁵⁾ وَقَفًّا بِهَا فَغَيْرُ ذَا لَا يُتَّبَعُ⁽⁶⁾
وَصَلَّ أَوْ اسْكُتَا أَوْ اقْطَعْ بَيْنَمَا بَرَاءَةً وَبَيْنَ الْأَنْقَالِ⁽⁷⁾ سَمَا
باب أم القرآن⁽⁸⁾

لَفْظُ "الصِّرَاطِ" مُطْلَقًا⁽⁹⁾ بِالسَّيْنِ زَيْنِ⁽¹⁰⁾ وَاضْمُمْ وَصِلْ مِمَّ الْجَمِيعِ⁽¹¹⁾ دَانَا بِنِ⁽¹²⁾

(1) أي: ابدأ بالبسملة سوى براءة.

(2) أي: لكل قارئ وقد سبق معنا معنى البدر.

(3) جزء هو: ما بعد أوائل السورة، ولو بآية أو كلمة، فيدخل في ذلك الأجزاء المصطلح عليها وأوائل الأحزاب والأعشار، وأول كل آية ابتدئ بها غير أول آية في السورة: ينظر: الوافي، للشيخ عبد الفتاح القاضي، ص 46.

(4) البسملة، يجوز لكل منهم الإتيان بالبسملة وتركها في البداية بأوساط السور، وذهب بعضهم إلى أن من مذهبه السكت والوصل بين السورتين لا يجوز له الإتيان بها في الأوساط، ينظر: البدور الزاهرة، للشيخ عبد الفتاح القاضي، ص 14.

(5) منع وصل آخر السورة بالبسملة والوقوف عليها فهي لأوائل السور، ينظر: النشر، لابن الجزري، 1/ 297.

(6) أي: غير الوجه الممنوع يفهم أن ما عداه من الأوجه جائزة. وهي ثلاثة:

أ- وصل آخر السورة بالبسملة، ووصل البسملة بأول السورة.

ب- قطع آخر السورة عن البسملة، وقطع البسملة عن أول السورة.

ج- الوقف على آخر السورة ووصل البسملة بأول السورة ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 212/1.

(7) ذكر الأوجه الثلاثة بين سورتي الأنفال وبراءة لأهل (سما) نافع والمكي والبصري فلهم الوصل والسكت والقطع. وقد أهمل الناظم الأربع الزهر فلم يتطرق لها في باب البسملة وهي (القيامة، والمطففين، والبلد، والهمزة)، وذكر الشاطبي فقال: "وبعضهم في الأربع الزهر بسملاً" والمعنى أن بعض أهل الأداء، أخذوا لمن مذهبه السكت بين السورتين، وهم: ورش، وأبو عمرو، وابن عامر، بالبسملة بين المذثر والقيامة، والانفطار والتطفيف، والفجر والبلد، والعصر والهمزة، وأخذوا لمن مذهبه الوصل بين السورتين وهم: المذكورون، وحمزة بالسكت بين السور السابقة. قال ابن الجزري: وإنما اختاروا ذلك لبشاعة وقوع مثل ذلك إذا قيل: "وأهل المغفرة، لا أقسم"، أو "وادخلي جنتي، لا أقسم"، أو "وتواصوا بالصبر، ويل"، أو "لله، ويل" من غير فصل، ففصلوا بالبسملة للسكات، وبالسكت للواصل. ينظر: النشر، لابن الجزري، 1/ 261.

(8) سميت بأم القرآن؛ لأنها أول القرآن، ولأن سور القرآن تتبعها، كما يتبع الجيش أمه، ولها أسماء كثيرة، ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 242/1.

(9) أي: حيث أتى في القرآن تقرأ بالسین سواء كان مجرداً عن الألف واللام أو معرفاً، ينظر: البدور، للشيخ عبد الفتاح القاضي، ص 17، وإبراز المعاني، لابن شامة، 240/1.

(10) حرف الزاي يرمز بها لقنيل.

(11) أي: وصل ميم الجمع بالكلمة التي بعده، ويؤخذ منه أنه لو وقف على ميم الجمع، فلا صلة فيها؛ بل يوقف عليها بالسكون. إرشاد المريد، للشيخ علي الضباع، ص 34.

(12) أمر يضم ميم الجمع موصولاً بواو للمشار إليه بالبدال والباء في قوله "دانا، بن: وهو ابن كثير، وقالون: إذا وقع قبل حرف متحرك نحو: «عَلَيْهِمْ غَيْرُ» «مَعَكُمْ إِنَّمَا».

يُحْلِفُهُ⁽¹⁾ وَقَبْلَ قَطْعِ صِلَ جَلَا⁽²⁾ وَكَسْرُهَا مِنْ قَبْلِ سَاكِينِ حَلَا⁽³⁾
إِنْ كَانَ قَبْلَ هَا وَكَسْرَ قَبْلَهَا أَوْ يَا مُسَكِّنًا سَوَاءَ صَمَّهَا⁽⁴⁾

باب الإدغام الكبير⁽⁵⁾ من كلمة⁽⁶⁾ ومن كلمتين⁽⁷⁾

فَهَاكَ الإِدْغَامَ الْكَبِيرَ يَا فَتَى عَنْ صَالِحِ السُّوسِيِّ⁽⁸⁾ جَاءَ مُثَبَّتًا

(1) الهاء هنا عائدة على الإمام قالون، فله وجهان في ميم الجمع، يُخَيَّرُ فِيهِمَا الْقَارِئُ إِنْ شَاءَ ضَمَّهَا وَوَصَلَهَا، وَإِنْ شَاءَ قَرَأَ بِسَاكِنِهَا. ينظر: إبراز المعاني، لابن شامة، 247/1-248.

(2) أي: ضَمَّ مِيمَ الْجَمْعِ وَوَصَلَ ضَمَّهَا بِوَاوٍ لُورِشَ إِذَا جَاءَ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ قَطَعَ نَحْوَ (عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتُهُمْ). ينظر: المرجع نفسه، لابن شامة، 248/1.

(3) حرف الحاء يرمز بها للبصري، ويَبَيِّنُ هُنَا حُكْمَ مِيمِ الْجَمْعِ إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنًا، وَلَا يَقَعُ ذَلِكَ السَّاكِنُ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا بَعْدَ هَمْزَةٍ الْوَصْلِ. ينظر: كنز المعاني، لشعلة، ص 83.

(4) فإذا وقع قبل الميم التي قبل الساكن هاء، أو ياء ساكنة، كسر أبو عمرو الميم إتباعاً للهاء؛ لأن الهاء مكسورة، لإتباع ما قبلها، كسر الميم لاتباع الهاء نحو: «بِهِمُ الْأَسْبَابُ» (البقرة: 166)، و«عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ» (البقرة: 246)، و«إِلَيْهِمْ أَثْنَيْنِ» (يس: 14)، ينظر: كنز المعاني، لشعلة، ص 83. وإبراز المعاني، لأبي شامة، 251/1، والبدور، للشيخ عبد الفتاح القاضي، ص 18.

(5) الإدغام لغة: إدخال الشيء في الشيء، ومنه أدغمت اللجام في فم الفرس إذا أدخلته فيه، وأدغمت رأس الفرس في اللجام كذلك. قال الشاعر: بمقربات بأيديهم أعنتها *** خوص، إذا فزعوا أدغمن في اللحم ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، ص 76-77.

واصطلاحاً: اللفظ بحرفين حرفاً كالثاني مشدداً. وينقسم إلى كبير وصغير: فالكبير ما كان الأول من الحرفين فيه متحركاً، سواء أكانا مثلين، أم جنسين، أم متقاربين، وسي كبيراً لكثرة وقوعه، إذ الحركة أكثر من السكون، وقيل لشموله المثلين والجنسين والمتقاربين، وقيل غير ذلك. والصغير: هو أن يكون الأول من الحرفين ساكناً، ولا يكون إلا في المتقاربين، وهو الذي يأتي ذكره في باب الإظهار والإدغام. ينظر: النشر، لابن الجزري، 279/1، وإبراز المعاني، لأبي شامة، 254/1.

نسبة الإدغام الكبير إلى أبي عمرو نسبة اشتهاً، وليست نسبة تفرد؛ أي أنه مشهور عنه، ولا يقتضي ذلك أن يكون منفرداً به. قال ابن الجزري: "المختص بالإدغام الكبير من الأئمة العشرة: هو أبو عمرو بن العلاء، وليس منفرداً به؛ بل قد ورد أيضاً عن الحسن البصري، وابن محيصن، والأعمش، وطلحة بن مصرف، وعيسى بن عمرو، ومسلمة بن عبد الله، ويعقوب الحضرمي، وغيرهم"، ينظر: النشر، لابن الجزري، 275/1.

(6) أي: ما كان المدغم والمدغم فيه في كلمة واحدة كما سيذكر الناظم من أمثلة.

(7) أي: ما كان المدغم والمدغم فيه في كلمتين كما سيذكر الناظم من أمثلة.

(8) الإظهار، والإدغام كلاهما مروى عن اليزيدي، عن أبي عمرو من طريق الدوري والسوسي وغيرهما، ولم أر بعد في كتاب تخصيص رواية السوسي بذلك عن الدوري. ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 255/1.

وتخصيص الشاطبي الإدغام بالسوسي هو اعتماد على القاعدة المصطلح عليها غالباً، وهي أن الإدغام يمتنع مع التحقيق، فيكون الإدغام لمن أبدل وهو السوسي، والإظهار لمن حقق وهو الدوري. ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 252/1، ومختصر بلوغ الأمانة، لعل محمد الضباع، ص 35.

فِي كَلِمَةٍ "عَنْهُ مَنَاسِكُكُمْ" (1) وَقَعَ سَلَكَكُمْ (2) كَذَا وَغَيْرَ ذَيْنِ دَع (3)
 وَمَا بِكَلِمَتَيْنِ إِنْ تَمَازَلَا (4) مَا لَمْ يُنَوَّنْ (5) أَوْ يَكُنْ مِنْ مُثَقَّلًا (6)
 وَلَمْ يَكُنْ تَاءً تَكْلُمٌ (7) وَلَا تَاءَ خِطَابٍ (8) أَدْعَمَنْ كَقَالَ لَا (9)
 يَبْتَنُّ (10) وَيَحُلُّ (11) مَعَ يَكُ (12) الْوَجْهَيْنِ (13) حِفْ رِعَايَةً لِمَا لِحَازِمِ حُذِفَ (14)

(1) أشار إلى ادغام المثليين من كلمة واحدة بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْكُمْ مَنَاسِكُكُمْ﴾ (البقرة: 200).

(2) أشار إلى قوله: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ (المدثر: 42).

(3) المقصود أن كل المثليين من كلمة غير هاتين الكلمتين دع فلا تدغم وليس لها إلا الإظهار كقوله: ﴿جِبَاهُهُمْ﴾.

(4) التماثل: أن يتحد الحرفان مخرجاً، وصفة كالباء في الباء نحو ﴿أَضْرَبْ بِعَصَاكَ﴾ (البقرة: 60)، والذال في الذال نحو: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ﴾ (المائدة: 61)، وسائر المثليين. ينظر: النشر، لابن الجزري، 1/ 278، والبرهان، للشيخ قمحاري، ص 57.

(5) مثل قوله: ﴿وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: 115).

(6) قوله: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ﴾ (الأعراف: 142).

(7) مثل قوله: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ﴾ (يونس: 99).

(8) قوله: ﴿كُنْتُ تُرَابًا﴾ (النبا: 40).

(9) قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا يَنَالُ﴾ (البقرة: 124).

(10) قوله: ﴿يَبْتَنُّ غَيْرٌ﴾ (آل عمران: 85) أصله يبتني بالياء فحذف للجزم، فالتقاء المثليين عارض، فمن نظر إلى الأصل لم يظهر لوجود الفاصل - وهو الياء - ومن نظر إلى الحال أدغم. ينظر: الوافي، للشيخ عبد الفتاح القاضي، ص 82.

(11) قوله: ﴿يَحُلُّ لَكُمْ وَجْهٌ﴾ يوسف: 9.

(12) قوله: ﴿وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا﴾ غافر: 28.

(13) أي: الإظهار والإدغام.

(14) السوسي له الإظهار والإدغام في كل موضع التقى فيه مثلاً بسبب حذف وقع في آخر الكلمة الأولى لأمر اقتضى ذلك، من جزم أو غيره، وقد يكون المحذوف حرفاً أو حرفين، فمن نظر إلى أصل الكلمة أظهر إذ لم يلتق مثلاً في الأصل، ومن نظر إلى الحالة الموجودة أدغم. ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 1/ 257، وإبراز المعاني، لأبي شامة، 1/ 246.

وَالْيَاءُ فِي يَيْسَنَ⁽¹⁾ أَظْهَرَ⁽²⁾ مُسْهَلاً وَالْكَافَ⁽³⁾ فِي "يُحْزِنُكَ كُفْرُهُ"⁽⁴⁾ وَلَا

بَابُ إِدْغَامِ الْحَرْفَيْنِ الْمُتَقَارِبَيْنِ⁽⁵⁾ فِي كَلِمَةٍ وَفِي كَلِمَتَيْنِ

وَالْقَافَ أَدْغَمَ إِنْ بِكَافٍ⁽⁶⁾ اجْتَمَعَ فِي كَلِمَةٍ مِّنْ بَعْدِ تَحْرِيكِ وَقَعَ⁽⁷⁾

وَالْمِيمُ بَعْدَ الْكَافِ⁽⁸⁾ قُلْ طَلَقْتُكُمْ⁽⁹⁾ لِلْجَمْعِ وَالتَّائِيثِ⁽¹⁰⁾ جَازَ مَا زُكِّنَ⁽¹¹⁾

(1) قوله: «يَيْسَنَ مِنْ الْمَجِيضِ» (الطلاق: 4).

(2) ولم يقيد الناظم اللَّأْيَ (يُتَسَن) احترازاً من غيره؛ لأن هذا هو الذي اجتمع فيه مثلاً؛ لأن السوسي يقرأه بياء ساكنة في إحدى الروايتين عنه كما سيأتي في سورة الأحزاب. ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 265/1. ومذهب الإظهار هو مذهب الداني ومن تبعه كالشاطبي، والصفراوي، وغيرهما. وقد ذكروا للإظهار توجيهاً آخر، وهو أن في الإدغام توالي الإعلال على الكلمة من حيث إنها أُعْلِتْ قبل ذلك بالحذف والإبدال. وذهب أبو جعفر بن الباذش، وجماعة من الأندلسيين إلى الإدغام، إلا أنهم جعلوه من باب الإدغام الصغير؛ لأنه إدغام ساكن في متحرك. ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 273/1.

قال ابن الجزري: "وكل من وجهي الإظهار والإدغام مأخوذ به". وقال الصفاقسي "والحاصل أن كلا من الوجهين صحيح موجه مقروء به، إلا أن من أخذ بطريق التيسير ونظمه يقرأ بالإظهار فقط، مع اعتقاد صحة الإدغام، ومن قرأ بطريق النشر يقرأ بهما". اه. ينظر: تفصيل المذهبين وتوجيه كل منهما في النشر، لابن الجزري، 284-285/1، وغيث النفع، للصفاقسي، ص 139.

(3) أي: أن النون الساكنة التي قبل الكاف أخفيت فانتقل مخرجها إلى الخيشوم فصعب التشديد بعدها فامتنع الإدغام، والإخفاء قريب من الإدغام صارت الكاف كأنها مدغم فيها، فصارت كالحرف المشدد، وهو ممتنع الإدغام، فامتنع إدغامها، ووجب إظهارها. ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 257/1، وإبراز المعاني، لأبي شامة، 263/1، والوافي، للشيخ عبد الفتاح القاضي، ص 55.

(4) قوله: «يُحْزِنُكَ كُفْرُهُ» (لقمان: 23).

(5) المتقاربان: هما الحرفان اللذان تقارباً مخرجاً وصفة، كالذال والراء نحو: «وَإِذْ زَيْنَ» (الأنفال: 48)، أو مخرجاً لا صفة، كالذال والسين نحو: «قَدْ سَمِعَ» (المجادلة: 1)، أو صفة لا مخرجاً، كالذال والجيم نحو: «وَإِذَا جَاءُوكُمْ» (الأحزاب: 10). ينظر: البرهان في تجويد القرآن، للشيخ قمحاوي، ص 58.

(6) أي: حرف الكاف.

(7) أدغم إن اجتماعاً (القاف-الكاف) في كلمة واحدة، بشرط أن يكون قبلهما متحرك وبعدهما ميم الجمع نحو: "يرزقكم" أي قبل القاف متحرك، وبعد الكاف ميم جمع. قال أبو شامة: "وانما اشترط ليكونا على منهاج ما أدغم في المثليين في كلمة نحو: (مناسككم) (وما سلككم)". ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 275/1.

(8) قال أبو شامة في إبراز المعاني: "وانما اشترط ليكونا على منهاج ما أدغم في المثليين في كلمة نحو: (مناسككم) (وما سلككم)". إبراز المعاني، لأبي شامة، 275/1.

(9) قوله: «إِنْ طَلَقْتُكُمْ» (التحریم: 5).

(10) إدغامه أولى من إظهاره؛ لثقله بالتأنيث والجمع.

(11) أي: أن الشرط الثاني وهو: وجود ميم الجمع بعد الكاف، وإن لم يتحقق في كلمة (طلقكن) إلا أنه قد وجد ما يُسَوِّغُ الإدغام في هذه الكلمة، وهو نون النسوة، فقد ساوت الميم من حيث كونها ضمير جمع أيضاً، وهي مع ذلك أثقل من الميم، ولذلك ساغ وجه الإدغام في تلك الكلمة. ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 272/1.

مَهْمَا يَكُونَا كَلِمَتَيْنِ فَادْغِمْ⁽¹⁾ مَا جَاءَ بَعْدُ [البيت]⁽²⁾ فِي صَدْرِ الْكَلِمِ
دَعْدُ سَقَتْ كَأْسًا حَلَا رُمٌ لَذِيهَا تُبْ نِلْ شَفَا صَوَّ جَلًا مِنْ ثَغْرِهَا⁽³⁾
قَمْرًا ذَكَ مَا لَمْ يُنَوَّنْ⁽⁴⁾ أَوْ يَكُنْ تَاءَ خِطَابٍ⁽⁵⁾ أَوْ مُتَقَلًّا يَهُنْ⁽⁶⁾
وَلَمْ يَكُنْ مُنْجَرِّمًا⁽⁷⁾ لِلدَّالِ⁽⁸⁾ صِفْ تُبْ زِدْ شَفَا سِرْ ثِقْ ذَكَ أَظْمَنْ ضِفْ
جِيدًا وَأَظْهَرْتَهُ⁽⁹⁾ إِذَا انْفَتَحَ مِنْ بَعْدِ سَاكِنٍ بَعِيرِ النَّاءِ⁽¹⁰⁾ صَحْ
وَالنَّاءُ فِي الْجَمِيعِ مَعَ طَاءٍ⁽¹¹⁾ ادْغِمْ وَجْهَانٍ⁽¹²⁾ فِي التَّوْرَةِ وَالزَّكَاةِ ثُمَّ

(1) أي: إذا اجتمع الحرفان المتقاربان المتحركان أولهما آخر كلمة وثانيهما أول الغانية، فالسوسني يُدْغِمُ الأول في الثاني في الوصل، وكان أول أحد الحروف الستة عشر التي جمعها الناظم في هذا البيت.

(2) زيادة اقتضاها سياق الكلام ووزن العروض.

(3) الباء، والتاء، الشاء، والحاء، والذال، والراء، والسين، والشين، والصاد، والقاف، والكاف، واللام، والميم، والنون. وقد جمعها الشاطبي في أوائل كلم هذا البيت: (شَفَا لَمْ تَضِضْ نَفْسًا بِهَا رُمٌ دَوَا ضِي *** كَوَى كَانَ ذَا حُثِي سَتَأَى مِنْتَهُ قَدْ جَلَا).

ينظر: حرز الأمان، للإمام الشاطبي، باب إدغام المتقاربين، ص12.

(4) هنا بدأ في ذكر شرط ادغام الحروف السابقة، أن تكون سالمة من هذه الموانع، فذكر المانع الأول وهو: التنوين (لِذِكْرِ لَكَ) (الزخرف: 44).

(5) المانع الثاني: تاء الخطاب (وَمَا كُنْتُ قَاوِيًا) (القصص: 45).

(6) المانع الثالث: مثقلاً (أَشَدَّ ذِكْرًا) (البقرة: 200).

(7) المانع الرابع: الحزم (وَلَمْ يُؤْتِ سَعَةً) (البقرة: 247).

(8) أخبر بأن الدال تدغم في أوائل البيت الذي جمعه الناظم وهي عشرة حروف، هي: التاء، والفاء، والصاد، والظاء. والسين، والشين، والصاد، والضاد، والظاء.

(9) أي: الدال.

(10) هنا قال: إذا انفتحت الدال وقبلها ساكن تظهر ولا تدغم نحو: (بَعْدُ ثُبُوتَهَا) (النحل: 94). إلا إذا كانت تاء فحكمها الادغام حتى وإن كان قبل الدال ساكن وذلك في موضعين فقط (بَعْدُ تَوَكِيدَهَا) (النحل: 91) (كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ) (التوبة: 117). ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 276/1. وسراج القارئ، لابن القاصح، 281/1.

(11) أدغم التاء في حروف الدال العشرة ما عدا الحرف الأول وهو التاء، ولم يذكرها المؤلف؛ لأن إدغام التاء في التاء من باب المثلين، وقد ذكرها الإمام الشاطبي في جملة ما أدغم في التاء ولم يستثنها حيث قال في الحرز ص12: "وفي عشرينها الطاء تدغم تاءها.. البيت. فإن قيل من جملة حروف الدال العشرة التاء، فإدغام التاء في التاء من باب المثلين، قيل لم يسغ استثنائها، إذ هي مما تدغم في الجملة. ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 282/1. وقال أبو شامة: «وإنما لم يستثنها لحصول الغرض مع الاختصار من غير إلباس، فإذا سقطت التاء من العدد عدت التاء عوضها فيكمل للتاء أيضا عشرة أحرف». إبراز المعاني، لأبي شامة، 287/1.

(12) وجهان له: الاظهار والادغام في (التَّوْرَةُ ثُمَّ) (الجمعة: 5)، و(وَأَتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ) (البقرة: 83).

وَلْتَاتِ (1) مَعَ "وَعَاتِ ذَا" (2) كَذَا اجْعَلَا وَ"جِيتَ شَيْئًا" مَا يَكْفِ (3) نَزَلَا
لِلنَّاءِ (4) ضِفْ شُكْرًا سَمًا ذِكْرًا تَلَا فِي الصَّادِ ثُمَّ السِّينِ ذَالٌ (5) أُدْخِلَا
وَحَاءَ "زُحْرِخَ عَنِ النَّارِ" (6) ادْغِمْ فِي الْكَافِ قَافٌ (7) وَهُوَ (8) فِيهِ يَدْغِمُ
مَا لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ بَعْدَ سَاكِنٍ (9) تَلَا وَفِي سَبِيلِ شَيْنٍ (10) ذِي الْعَرْشِ اجْعَلَا
فِي الْمَعَارِجِ (11) تَعْرِجُ الْجِيمُ (12) ادْغِمْ كَذَلِكَ "أَخْرَجَ شَطْطُهُ" (13) أَيْضًا حُتِمَ

(1) «وَلْتَاتِ طَائِفَةٌ» (النساء: 102)، ووجه الخلاف في هذا الموضع كونه من المجزوم أو مما حكمه المجزوم نحو (يبتغ غير) (ينخل لكم) كما مر في الإدغام الكبير. ينظر: الفريضة، ص 30. ووجه الخلاف في (التوراة ثم)، و(الزكوة ثم). كونهما من المفتوح بعد ساكن، فروي الإدغام للتقارب، والإظهار لحفة الفتحة بعد السكون. ينظر: النشر، لابن الجزري، 288-287/1.

(2) «وَأَتِ ذَا الْقُرْنَى» وردت في موضعين في القرآن: في (الإسراء: 29)، وفي (الروم: 38).

(3) «جِئْتُ شَيْئًا» في سورة مريم: 27. ومن أظهر في (جئت شيئا) فلخطابه، ونقصانه، أي: نقصانه بحذف عين الفعل، والأمران علة للإظهار. أما مجرد الخطاب فغير مانع من الإدغام؛ بدليل إدغام «لَكَ كَيْدًا» يوسف: 5، و«إِنَّكَ كُنْتَ» يوسف: 29. ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 290/1، ومن أدغم فلحذف التاء والكسر ثقيل، فسَهَّلَ كُسْرُهَا الإدغامَ وَسَوَّغَهُ، وعلم منه أن مفتوح التاء لا خلاف في إظهاره، وهو موضعان، بالكهف: قوله تعالى: «أَهْلَلَهَا لَقَدْ جِئْتُ شَيْئًا إِمْرًا»، و«لَقَدْ جِئْتُ شَيْئًا نُكْرًا». ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 284/1.

(4) ذكر حروف أدغام التاء في: (التاء، والذال، والسين، والشين، والصاد)، نحو: «حَيْثُ تُؤْمَرُونَ» (الحجر: 65) و«التَّحْدِيثُ تَعَجُّبُونَ» (النجم: 59) و«وَالْحَرْثُ ذَلِكَ» (آل عمران: 14)، و«وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ» (النمل: 16)، و«حَيْثُ شِئْتُمْ» وردت بلفظ الجمع في (البقرة: 58) و(الأعراف: 191)، ولفظ المثنى في (البقرة: 30) وفي (الأعراف: 19)، المعجم المفهرس، لمحمد فؤاد، ص 221، و«ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ» (المرسلات: 30)، و«حَدِيثٌ ضَيِّفٌ» (الذاريات: 24).

(5) ذكر إدغام حرف الذال في السين والصاد نحو: «فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ» (الكهف: 61)، و«مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً» (الجن: 3).

(6) «زُحْرِخَ عَنِ النَّارِ» (آل عمران: 185)، والمقصود من العبارة أن السوسي أدغم الحاء في العين في هذا الموضع بعينه دون سواه، فلا يدغمها في نحو «الْمَسِيحَ عَيْسَى» (آل عمران: 45)، و«الرَّيْحَ غَاصِقَةً» (الأنبياء: 81)، وإنما يدغم الحاء في العين في «زُحْرِخَ عَنِ النَّارِ» فقط لا غير، وهكذا في كل كلمة من القرآن ذكرها المؤلف بعينها، فلا يقاس عليها ما شابهها إلا إذا أطلق الحكم، ولم يقيد بموضع معين، ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 276/1.

(7) قوله: «لَكَ قُصُورًا» (الفرقان: 10).

(8) عائد على القاف نحو قوله: «وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ» (الأنعام: 101).

(9) فإذا كان قبلهما ساكن فيظهرهما، نحو: «وَقَوَّحْ كُلَّ ذِي عِلْمٍ» (يوسف: 79)، و«وَتَرَكُوكَ قَائِمًا» (الجمعة: 11).

(10) أدغم الشين في السين في قوله: «ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا» (الإسراء: 42).

(11) قطعت همزة آل لضرورة الوزن.

(12) أدغم الجيم في التاء في قوله: «اللَّهُ ذِي الْمَعَارِجِ (3) تَعْرِجُ» (المعارج: 4، 3).

(13) وأدغم الجيم في الشين في قوله: «أَخْرَجَ شَطْطُهُ» (الفتح: 29).

وَصَادُ "بَعْضُ شَأْنِهِمْ" (1) فِي زُوجَاتٍ سَيْنُ التُّفُوسِ (2) وَالْخِلَافُ قَدْ ثَبَتَ (3)
 فَالرَّاسُ شَيْباً (4) مَا بَمَرِّمِ عُلْمٍ فِيمَنْ يَشَاءُ بَا (5) يُعَذِّبُ التَّزِمَ
 فِي اللَّامِ وَآوُ (6) أَلْعَكْسِ عَيْرٍ مُنْفَتِحِ إِثْرَ السَّكُونِ عَيْرٍ قَالَ (7) قَالَا صَحْ
 وَالتَّوْنُ فِيهِمَا (8) إِذَا لَمْ يَسْكُنِ مَا قَبْلَ (9) عَيْرٍ نَحْنُ (10) ثُمَّ أَسْكِنِ
 أَلِيمَ عِنْدَ الْبَاءِ عَنْ مُحَرِّكِ (11) وَسَمَّ بِالْأَخْفَاءِ (12) هَذَا يَا ذَكِي

(1) الضاد في الشين في قوله: «لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ» (النور: 92).

(2) والسين في الزاي في قوله: «التُّفُوسُ زُوجَاتٍ» (التكوير: 7).

(3) أطلق الإمام الشاطبي الخلاف في هذا الموضع، وتبعه المؤلف على ذلك الإطلاق. والذي ينبغي الأخذ به من طريق النظم هو الإدغام؛ لأن الإظهار للسوسي من طريق المطوعي عن ابن جرير عنه. أما الإدغام فإنه من سائر طرقه. وهو الذي عول عليه الإمام الداني حيث قال: «بالإدغام قرأته» اه. ينظر: التيسير، لأبي عمرو الداني، (ص 24)، إرشاد المريد، للشيخ علي الضباع، ص 41.

(4) والشين بخلف، في قوله: «الرَّاسُ شَيْباً» (مريم: 4).

(5) أدغم الباء يعذب في ميم من يشاء في قوله: «يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ»، حيث أتى. إلا الذي في سورة البقرة: 28، فإنه ساكن الباء في قراءة أبي عمرو، فهو واجب الإدغام عنده من جهة الإدغام الصغير لا الإدغام الكبير. ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 290/1.

(6) الراء في اللام، واللام في الراء نحو: «وَسَخَّرَ لَكُم» (إبراهيم: 32)، و«سَبِيلَ رَبِّكَ» (النحل: 125).

(7) بمعنى أن الراء في اللام، واللام في الراء تدغم إذا كان الحرف الذي قبلهما متحركاً كما بينا سابقاً، إلا إذا كان مفتوحاً بعد ساكن نحو: «إِنَّ الْأَثْرَارَ لَفِي» (الانفطار: 13)، و«فَيَقُولُ رَبِّ» (المنافقون: 10)، فإنه لا يدغم إلا في كلمة (قال) نحو: «قَالَ رَبِّ» أينما وقعت في القرآن، و«وَقَالَ رَجُلٌ» (غافر: 28).

(8) يعني تدغم النون في الراء واللام نحو: «خَزَائِنَ رَحْمَةِ» (الإسراء: 100).

(9) إذا سكن ما قبل النون لم يدغمها بأي حركة تحركت، نحو: «يَاذُنِ رَبِّهِمْ» (إبراهيم: 23)، و«أَنَّى يَكُونُ لَهُ» (الأنعام: 101) (10) فإنه لا يدغم إلا في كلمة (نحن) نحو: «وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ» (البقرة: 136) «وَمَا نَحْنُ لَكَ» فإنه يدغم، وذلك للزوم ضمة النون. ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، ص 98.

(11) يعني أسكن الميم وأخفاها إذا كان بعدها باء وقبلها متحرك نحو: «عَلَّمَ بِالْقَلَمِ» (العلق: 4) «بِأَعْلَمَ بِالسَّاطِرِينَ» (الأنعام: 53)، فإن سكن ما قبلها لم يخفها نحو: «إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ» (البقرة: 133).

(12) المراد بالإخفاء: الروم، وسياقي تعريفه.

وَاشْمُومٌ⁽¹⁾ وَرُمٌ⁽²⁾ فِي غَيْرِ بَا وَالْمِيمِ مَعَ مِيمًا وَبَا⁽³⁾ وَغَيْرَ مَا أُيِّحَ دَعُ
وَالَادْغَامُ يَمْنَعُ الْإِمَالَةَ⁽⁴⁾ إِذْ هُوَ عَارِضٌ⁽⁵⁾ بِلاَ مُحَالَةٍ
باب هاء الكناية⁽⁶⁾

قَبْلَ السَّكُونِ لَا تَصِلُ هَا مُضْمَرٌ⁽⁷⁾ وَوَصَلُهَا مِنْ قَبْلِ تَحْرِيكِ حَرِي⁽⁸⁾
وَوَصَلُهَا مِنْ بَعْدِ سَاكِينٍ دَلَا⁽⁹⁾ سَكِينٌ⁽¹⁰⁾ يُودَّةٌ مَعَ نُودَةٍ خَلَا

(1) الإشمام هنا: عبارة عن ضم الشفتين بعد سكون الحرف من غير صوت، ويدرك ذلك الأصمُّ دون الأعمى. ينظر: التمهيد في علم التجويد، لابن الجزري، ص 73.

وهذا النوع من الإشمام يكون في الحرف الساكن سواء أكان سكونه للإدغام كما هو الحال هنا، أم كان سكونه للوقف العارض كما سيأتي في باب الوقف على أواخر الكلم في تعريفه هناك؛ ذلك أن الحرف المسكن للإدغام يشبه الحرف المسكن للوقف من حيث إنَّ سكون كلٍّ منهما عارض له، ولذلك أجري فيه المدُّ وضدُّه الجاريان في سكون الوقف. ينظر: النشر، لابن الجزري، 296/1.

(2) الروم: هو عبارة عن النطق ببعض الحركات حتى يذهب معظم صوتها وتسمع لها صوتاً خفياً يدركه الأعمى بحاسة سمعه دون الأصم. والفرق بينه وبين الإشمام، أن الروم أكد في البيان عن كيفية الحركة؛ لأنه يقرع السمع، غير أن الإدغام الصحيح والشديد التام يمتنعان معه ويصحان مع الإشمام؛ لأن الإشمام إعمال العضو وتنهيته من غير صوت خارج إلى اللفظ فلا يقرع السمع. ينظر: التمهيد في علم التجويد، لابن الجزري، ص 73، والنشر، لابن الجزري، 296/1.

(3) بمعنى لا يجوز الإشمام والروم في الحرف المدغم إذا كان الباء والميم مع الباء والميم وذلك في أربع صور نحو: «نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا» (يوسف: 56)، «وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ»، و«يُخْصِمُ بِهِ» (المائدة: 90-18)، و(يعلم ما)، لأن الإشارة تعذر في ذلك من أجل انطباق الشفتين. ينظر: النشر، لابن الجزري، 297/1.

(4) الإدغام لا يمنع الإمالة في نحو قوله: «وَقِنَا غَذَابَ النَّارِ» (آل عمران: 191)، و«إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبَارِ لَفِي عِلِّيَّينَ» (المطففين: 18).

(5) بمعنى أن الألف الممالة لأجل كسرة بعدها على حرف؛ وذلك الحرف مما يدغم في غيره، فإذا أدغم تبقَّى الإمالة بحالها، فكما أن الوقف لا يمنع، فكذلك الإدغام. ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 291/1.

(6) سميت هاء الكناية لأنه يكتفي بها عن الاسم الظاهر الغائب. ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 296/1، وإبراز المعاني، لأبي شامة، 303/1.

(7) هاء الضمير إذا لقيها ساكن لم توصل للقراء الثلاثة نحو: «تَصَرُّهُ اللَّهُ إِذْ» (التوبة: 40).

(8) توصل للقراء الثلاثة إن لم تكن قبل ساكن ووقعت بعد متحرك بواو إن كانت مضمومة نحو: «يَنْصُرُهُ وَرُسُلُهُ بِالْغَيْبِ» (الحديد: 25)، وبياء إن كانت مكسورة نحو: «مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ» (البقرة: 285).

(9) ووصلها بعد ساكن الامام المكي حيث رمز له بالبدال في (دلا) نحو: «فَاجْتَبَاهُ رَبُّهُ» (القلم: 50)، «وَشَرُّهُ يَبْتِمَنَّ» (يوسف: 20).

(10) أي: سكن هاء الكناية في هذه الكلمات للإمام البصري حيث أشار له بالحاء في (حلا) وهي في سبعة مواضع: «يُودَّةٌ» موضعان في آل عمران: 75، و«نُودَةٍ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ» في (سورة النساء: 115)، و«نُودَةٍ مِنْهَا» موضع في الشورى وموضعان في آل عمران. وقرأ الباقر بفتح الهاء بالكسر في هذه المواضع، وهم على اختلاف في ذلك: فورش، وابن كثير، بحركونها بكسرة موصولة بياء قولاً واحداً، وقالون بحركها بكسرة مختلصة قولاً واحداً، ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 308/1، سراج القارئ، لابن القاصح، 299/1.

وَنُصْلِهِ وَنُوتِهِ مِنْهَا مَعَا فَالْقِيَّةِ وَيَتَّقِيهِ⁽¹⁾ لَهُ أَجْمَعَا
وَيَاتِيهِ سَكَنٌ بَطَّةٌ يُجْتَنَى⁽²⁾ وَالْقَصْرُ بَانَ⁽³⁾ فِي الْجَمِيعِ فَاعْتَلَى
وَالْخُلْفُ عَنْهُ فِي "مَنْ يَأْتِيهِ"⁽⁴⁾ وَلَا وَيَرْضُهُ⁽⁵⁾ فَاضْمُمْ إِذَا⁽⁶⁾ سَكَنَ طَلَا⁽⁷⁾
بِالْخُلْفِ يَدُ⁽⁸⁾ وَأَرْجِيهِ⁽⁹⁾ أَهْمَزْ مُسَكِّنًا وَالْهَاءُ فَاضْمُمْ حَمًّا صِلْ جُذْ دَنَا⁽¹⁰⁾
باب المد والقصر⁽¹¹⁾

وَمَا أَتَى مِنْ قَبْلِ هَمْزٍ مُتَّصِلٍ طَوَّلَ جَلَا كَذَاكَ حُكْمُ الْمُنفَصِلِ⁽¹²⁾
لَكِنَّ ذَا الْقَصْرِ يُدْ دُمْ بِنَ طَلَا⁽¹³⁾ وَالْخُلْفُ فِيهِ عَنْهُمَا قَدْ انْجَلَى⁽¹⁴⁾

(1) قوله: «هَذَا قَالِيهِ» (النمل: 28) و«وَيَتَّقِيهِ» (النور: 52) يسكونها للبصري، فيتعين الأصل للباقيين على مذهبه.
(2) قوله: «وَمَنْ يَأْتِيهِ» (طه: 75)، بالسكون للسوسي.
(3) قالون له القصر في جميع الكلمات السابقة، والمراد بقصر الهاء هو النطق بها مكسورة كسراً كاملاً من غير إشباع، وقد يعبر عن هذا القصر بالاختلاس، وهو ضد القصر المد. ينظر: الوافي، للشيخ عبد الفتاح القاضي، ص 69.
(4) الخلف لقالون في «وَمَنْ يَأْتِيهِ» بظه، وهما القصر، والصلة.
(5) قوله: «يَرْضُهُ» (الزمر: 7).
(6) بالقصر في «يَرْضُهُ» نافع.
(7) السوسي يقرأ بإسكان الهاء.
(8) الخلف الذي للدوري هو الإسكان وصله ضمة الهاء بواو، ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 305/1.
(9) في موضعي (الأعراف (111)) و(الشعراء (39)). المعجم المفهرس، ص 304.
(10) بالهمز ساكناً وبضم الهاء: ابن كثير والبصري، ويترك الهمز قالون مع قصر الهاء وورش بوصلها بياء، ينظر: البدور الزاهرة، للشيخ عبد الفتاح القاضي، ص: 147. وذكر من بينهم ورش، والصحيح أن ورشاً يقرأ بكسر الهاء مع الصلة، وعلم ذلك مما تقرر في أصل الباب أن هاء الضمير إذا وقعت بين متحركين فإن حكمها الصلة. ينظر: إبراز المعاني، ص: 11، وسراج القارئ، ص 47.
(11) المد: عبارة عن زيادة أي من حروف المد لأجل همزة أو ساكن، والقصر: ترك تلك الزيادة من المد. ينظر: إبراز المعاني، 320/1.
(12) مد الألف بعد فتحة، والواو بعد ضمة، والياء بعد كسرة إذا وقعت قبل همزة مدّاً طويلاً، أي: زائداً على ما فيها في المتصل والمنفصل، وذكر هنا الدوري وورش، حيث رمز لهما فقال: (طَوَّلَ جَلَاً).
(13) ذكر القراء الذين يقرؤون بقصر المنفصل فقال: (يُدْ دُمْ بِنَ طَلَا) السوسي والمكي وقالون والدوري.
(14) أي أن قالون والدوري لديهم وجه آخر في المنفصل وهو التوسط، لم يذكر في التيسير القصر عن الدوري، ينظر: إرشاد المريد، ص: 47.

- وَمَا أَتَى مِنْ قَبْلِ هَمْزٍ غَيْرًا أَوْ ثَابِتٍ فَالْقَصْرُ لِلْكَوْنِ يُرَى ⁽¹⁾
- وَالطُّوْلُ وَالْوُسْطُ جِيْدُهُ وَعَا ⁽²⁾ وَبَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٍ فَاثْمَعَا ⁽³⁾
- كِيَاءِ إِسْرَائِيلَ ⁽⁴⁾ عَادَا الْأُولَى ⁽⁵⁾ وَبَعْدَ هَمْزٍ الْوُصْلِ قَافِهِمْ قَوْلَا ⁽⁶⁾

(1) القصر هنا لجميع القراء فيدخل فيه ورش وغيره، ووجه القصر عدم المعنى الذي لأجله مد حرف المد إذا تقدم على الهمز، والثابت هو الباقي على لفظه وصورته. ينظر: إبراز المعاني، ص: 116، وسراج القارئ، ص: 53.

(2) ذكر مد التوسط لورش، مع أنه ثابت له، وقد جزم به الشاطبي، بل لم يذكر في التيسير إلا التوسط، فالطول والقصر من زيادات النظم. وقد روي الشاطبي المد، وجزم بالقصر حيث قال في حرزه ص: 14

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرَى لُورْشُ مُطَوَّلَا

وهذا يدل على أنه اختار القصر، تبعاً لأبي الحسن طاهر بن غلبون، الذي ذهب إلى قصر مد البديل لورش، ورد على من روى المد وأخذ به، وغلط أصحابه. قال ابن الجزري: "والحق في ذلك أن المد الطويل قد شاع وذاع، وتلقته الأمة بالقبول فلا وجه لرده" اهـ، والحاصل أن لورش في مد البديل ثلاثة أوجه: القصر كسائر القراء، وهو اختيار الشاطبي تبعاً لابن غلبون، والتوسط، وهو اختيار الداني حيث ذكره في التيسير دون غيره، والطول وهو ما أجمع عليه أكثر أهل الأداء. والله أعلم. ينظر: التذكرة في القراءات الفصحاء، 1/ 108، والنشر، 1/ 240.

(3) سوى ما بعد همز وقع بعد ساكن صحيح، واحترز بقوله صحيح من حروف العلة نحو: ﴿جَاءُوا﴾ (آل عمران: 184)، و﴿الْمُؤَدَّةُ﴾، (التكوير: 8)، و﴿سَوَّاهُمَا﴾ (الأعراف: 20)، و﴿الْبَيْتَيْنِ﴾، (البقرة: 61)، فإن المد في هذا كله منصوب عليه. ينظر: إبراز المعاني، ص: 117.

(4) وقعت في ثلاثة وأربعين موضعاً أولها في (البقرة: 40). المعجم، ص: 33.

(5) استثنائها الداني في جامعهم ولم يستثنها في تيسيره، فعلى استثنائها لا يجوز فيها إلا القصر، ووجهه أن ورشاً يدغم التنوين في لام التعريف، فصار سقوط المد لازماً فلم يمد؛ لأن الهمز غير منوي للزوم الإدغام عند ورش، وعلى عدمه تجري فيها ثلاثة البدل؛ جرياً على قاعدة ورش الأصلية، وإذا أتى معها بدل آخر كما إذا وصلت بقوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى﴾، النجم: 55، فحاصل ما يترتب على الخلاف المذكور أنه يكون فيها خمسة أوجه: القصر في عاداً الأولى مع الثلاثة في غيره، ثم توسطهما ومدهما. ينظر: إرشاد المريد، ص: 52.

(6) سوى ما بعد همز الوصل نحو: ﴿أَتَيْتُ﴾ (يونس: 15)، و﴿أُتِدُّ لِي﴾، (التوبة: 49)، و﴿أُتِينِ﴾ (البقرة: 283)، لأن حرف العلة في هذه الكلمات عارض، فهو مبدل من الهمزة الساكنة التي هي فاء الكلمة؛ لأننا إذا أتينا بهمزة الوصل للابتداء بهذه الكلمات، اجتمع عندنا همزتان: همزة الوصل، وفاء الكلمة، فأبدلت فاء الكلمة حرف مد من جنس حركة همزة الوصل، ولذلك كانت عارضة. وهذا آخر ما استثنى بعد همز ثابت، وهو آخر باب المد والقصر في التيسير، وما بعده من المستثنيات بعد همز مغير، فهو من زيادات القصيد. ينظر: سراج القارئ، ص: 56.

وَأَمْدُدْ لَهُمْ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ لَزِمَ⁽¹⁾ وَفِي سُكُونِ الْوَقْفِ تَثْلِيثٌ عَلِمَ⁽²⁾
وَأَمْدُدْ لَهُمْ أَيْضاً فَوَاتِحَ السُّورِ⁽³⁾ فِي عَيْنِ الرَّجْهَانِ وَالطُّوْلِ اشْتَهَرَ⁽⁴⁾
وَرَا وَهَهَا وَطَا وَنَحْوَهُ أَقْصَرَا⁽⁵⁾ إِذْ لَا سُكُونٌ بَعْدَ مَدِّهَا يُرَى⁽⁶⁾

فصل في مد اللين وقصره

وَالْوَاوُ إِنْ تَسَكَّنَ أَوْ أَلْيَا يَنْمَا فَتَحِ وَهَمْزَةٌ فَوَسَّطْنَهُمَا⁽⁷⁾

- (1) أي مد لكلهم مداً مشبعاً بمقدار ست حركات ما قبل ساكن مدغم، وغير مدغم من كلمتين، أو كلمة نحو دابة، والطامة، والصاخة، وكاف مريم، ونون، و«نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا»، (يوسف: 56)، والساكن غير المدغم لا يأتي في كلمتين إنما في كلمة واحدة نحو: «الآن» في (يونس: 51)، و«وَحْيَايَا»، (الأنعام: 162)، في قراءة من أسكن الياء، ينظر: إبراز المعاني، ص: 120.
- (2) هو السكون العارض، وعبر عنه بسكون الوقف احترازاً من الروم إذ لا مد معه. ينظر: كنز المعاني، للإمام شعله، ص 108، خلاصة ما للقراء في السكون العارض تنحصر في النقاط التالية:
- (أ) إذا وقف على نحو: العالمين، والضالين، وينفقون، ففيه لكل القراء ثلاثة أوجه: القصر، والتوسط، والمد مع الإسكان المجرد، وليس فيه روم ولا إشمام.
- (ب) وإذا وقفت على نحو: «يَوْمَ الدِّينِ»، و«حَذَرَ الْمَوْتِ»، و«فَارْهَبُونِ» ففيه لكل القراء أربعة أوجه: القصر، والتوسط، والمد مع الإسكان المجرد، والرابع: الروم مع القصر.
- (ج) وإذا وقفت على نحو: نستعين ففيه سبعة أوجه: القصر، والتوسط، والمد مع الإسكان المجرد، وهذه الثلاثة أيضاً مع الإشمام، والسابع الروم، ولا يكون إلا مع القصر. ينظر: سراج القارئ، ص: 59.
- (3) مد القراء الثلاثة فواتح السور؛ والحروف التي تمد مداً مشبعاً في فواتح السور السبعة: لام، وكاف، وصاد، وقاف، وسين، وميم، ونون. ينظر: الوافي، ص: 80.
- (4) الإشباع بمقدار ست حركات، والتوسط بمقدار أربع حركات، وهي في موضعين: الأول في فاتحة مريم وهو: «كهيعص»، والثاني في فاتحة الشورى، وهو: «حم عسق» والوجهان جائزان لجميع القراء. ينظر: الوافي، ص: 81.
- (5) لعدم وجود الساكن أي ليس فيه ساكن فيمد حرف المد من أجله، وكذا كل ما كان من حروف الهجاء على حرفين، وجب فيه القصر، وذلك خمسة أحرف: (ح، ا، ر، ط، ي، هـ) ويجمعها (حي طهر) ينظر: إبراز المعاني، ص: 123.
- (6) حروف الفواتح على أربعة أقسام: الأول: ما كان على ثلاثة أحرف أو سطرها حرف مد ولين نحو: (لام، ميم، نون) فهو ممدود بلا خلاف.
- الثاني: ما كان على ثلاثة أحرف ليس فيه حرف مد ولين؛ وهو الألف، فهو مقصور بلا خلاف.
- الثالث: ما كان على ثلاثة أحرف أو سطرها حرف لين لا حرف مد، وهو (عين) ففيه وجهان.
- الرابع: ما كان على حرفين نحو: (ط، ي، هـ) فهو مقصور بلا خلاف. ينظر: سراج القارئ، ص: 60.
- (7) ذكر حرفا اللين وهما: الواو والياء الساكنان المفتوح ما قبلهما.

وَوَطَوَّلْنِ وَصَلًا وَوَقَفًا جَدٌ⁽¹⁾ وَفِي سَوَّاتٍ قَصْرٌ مَعَ تَوْسُطٍ يَفِي⁽²⁾
وَمَا خَلَا مِنْ هَمْزَةٍ لِلْكَلِّ جَزْمُهُ فِيهِ الثَّلَاثُ إِنْ وَقَفْتَ اعْلَمْ رَمَزُهُ⁽³⁾
وَمَوْيَلًا فَاقْصُرْ مَعَ الْمَوْوَدَةِ⁽⁴⁾ وَالْمِيمُ فِيهِمَا أَتَتْ مَزِيوَدُهُ⁽⁵⁾
باب الهمزتين من كلمة⁽⁶⁾
تَسْهِيلُ⁽⁷⁾ أُخْرَى الْهَمْزَتَيْنِ مُطْلَقًا مِنْ كَلِمَةٍ عَنْهُنَّ⁽⁸⁾ أَتَى مُحَقِّقًا
وَرَدٌ بِذَاتِ الْفَتْحِ إِبْدَالًا جَلًا⁽⁹⁾ أَذْهَبْتُمْ⁽¹⁰⁾ الْأَحْقَافَ شَفْعًا⁽¹¹⁾ دَلًا⁽¹²⁾

(1) وإذا سكنت الواو، والياء بين فتح همزة في كلمة نحو: «يُؤَارِي سَوَّةً»، و«فَأُؤَارِي سَوَّةً» (المائدة: 31)، و«شَيْءٌ»، و«كَهَيْتَةً» (آل عمران: 49)، ففيه وجهان لورش: الطول، والتوسط وصلاً ووقفاً، إذا وقف على شيء المرفوع لورش فله ستة أوجه: المد، والتوسط مع الإسكان المجرد، وله الوجهان أيضاً مع الإشمام، وله الوجهان أيضاً مع الروم؛ لأن المعتبر عنده الهمز، وإذا وقف عليه لغير ورش فيه سبعة أوجه كما تقدم في نستعين. ينظر: سراج القارئ، ص: 61.
(2) ولورش في قصر واو «سَوَّةً» خلاف، وأطلق الناظم لفظ سوءات ليتناول ما أضيف إلى ضمير التثنية والجمع نحو: «بَدَتْ لَهُمَا سَوَاتُهُمَا» (الأعراف: 22)، «يُؤَارِي سَوَاتِكُمْ» (الأعراف: 26). ينظر: إبراز المعاني، ص: 126.
والخلاف في هذه الكلمة دائر بين القصر والتوسط؛ لأن كل من روى الإشباع في حرف اللين عن ورش يستثني (سوءات)، وعليه فيكون في واو (سوءات) مجتمعة مع مد البديل أربعة أوجه وهي: قصر الواو، وعليه ثلاثة البديل، وتوسط الواو، وعليه توسط البديل، ولو أتى مع (سوءات) ذات ياء كما في قوله تعالى: «يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَاتِكُمْ» (الأعراف: 26)، كان فيها لورش خمسة أوجه وهي: قصر البديل والواو مع فتح ذات الياء، ثم توسط البديل، وفي الواو وجهان: توسط وقصر مع التقليل، ثم مد البديل مع قصر الواو مع الفتح والتقليل. ينظر: غيث النفع، ص 221-222، ومختصر بلوغ الأمانة، ص 62، الوافي، ص 83. ملاحظة: لم يذكر الداني في سائر كتبه إلا التمكنين في واو سوءات، فالقصر من زيادات النظم على أصله، والله أعلم. ينظر: سراج القارئ، ص 62.

(3) يقصد الناظم أن القراء الثلاثة لديهم الأوجه الثلاثة في ساكن الوقف بعده غير همزة.
(4) قصر القراء الثلاثة «الْمَوْوَدَةِ» (التكوير: 8)، و«مَوْيَلًا» (الكهف: 58)، وهما مستثنيان لورش مما يمد بين فتح وهمزة.
(5) لعل قصد الناظم أنهما من (وأل، ووأد): «وَأَلَّ إِلَيْهِ، وَأَلَّا وَوُؤُلًا وَوُؤِيلًا وَوَأَلَّ مُوَأَلَّةً وَوُئَلًا: لجأ، والوأل والموؤيل: الملجأ. ينظر: لسان العرب 715/11، مادة: (وأل). وأد ابنته يتبدها وأدأ: دفنها في القبر. المرجع نفسه، 443/3، مادة: (وأد).
(6) المراد بالهمزتين هما: المتحركتان، وتكون الأولى منهما للاستفهام -ولا تكون إلا مفتوحة - ولغير الاستفهام، وتكون الثانية همزة قطع وهمزة وصل. ينظر: إرشاد المريد، للشيخ علي الضباع، ص 55.
(7) التسهيل هنا هو: النطق بالهمزة بينها وبين الحرف المجانس لحركتها؛ فينطق بالمفتوحة بينها وبين الألف، وبالمكسورة بينها وبين الياء، وبالمضمومة بينها وبين الواو، ويسمى التسهيل بين بين. ينظر: الوافي، للشيخ عبد الفتاح القاضي، ص 84.
(8) أي: قرأ القراء الثلاثة "سما" بتسهيل الهمزة الثانية.
(9) أي: أن الإمام ورش لديه وجه آخر، وهو أبدلها ألفا في حالة الفتح.
(10) قوله: «أَذْهَبْتُمْ» (الأحقاف: 20).
(11) أي: بزيادة همزة أخرى قبلها فصارت بسبب تلك الزيادة شفعا أي زوجاً. ينظر: الوافي، للشيخ عبد الفتاح القاضي، ص 85.
(12) أشار إلى رمز الدال لقراءة قوله: «أَذْهَبْتُمْ» (الأحقاف: 20).

كَذَلِكَ أَنْ يُوْتَى بِعِمْرَانٍ⁽¹⁾ نُقِلْ ءَامَنْتُمْ⁽²⁾ الْآخَبَارَ فِي طَهَ قُبِلْ
زَكِي⁽³⁾ وَفِي الْأَعْرَافِ وَأَوَّأً أَبْدَلَا كَالْمُلْكِ عَنْهُ وَاصِلًا مُوَصَّلًا⁽⁴⁾
إِنْ هَمَزَ وَصَلِي بَيْنَ لَامٍ سَكَّنَا وَهَمَزَ لِاسْتِفْهَامٍ⁽⁵⁾ فَأَمْدَدَ مُسْهَلًا⁽⁶⁾
أَوْ سَهَّلَنَ⁽⁷⁾ وَتَالَيْتَ الْهَمَزَ أَبْدَلَا مِنْ ذِي الثَّلَاثِ⁽⁸⁾ لِلثَّلَاثِ⁽⁹⁾ وَصَّالَا

(1) قوله: «أَنْ يُوْتَى»، (آل عمران: 73)، أي زاد همزة أخرى على همزة (أن)، وهو على أصله في تسهيل الثانية. قال الشاطبي في حزره، ص 19:

وفي آل عمران عن ابن كثيرهم *** يُشَقَّقُ أَنْ يُوْتَى إِلَى مَا تَهَلَا

وقرأ الباقر بهمزة واحدة، وقد احترز الشاطبي والمؤلف بقولهما في آل عمران عن الموضع الذي في المدثر، وهو: «أَنْ يُوْتَى صُحُفًا مُنْتَرَةً»، فلا خلاف فيه، ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 348/1.

(2) قوله: «آمَنْتُمْ» (الأعراف: 123، طه: 71، الشعراء: 49).

(3) أشار في كلمة زكى إلى قبل حيث إنه قرأ «آمَنْتُمْ» في طه بإسقاط الهمزة الأولى، وقرأها بهمزة واحدة على الخبر. ينظر: إرشاد المريد، ص 58.

(4) أي: أن قنبل أبدل الهمزة الأولى وأوَّأ في الأعراف والملك، عند وصل «آمَنْتُمْ» بما قبلها، أما إذا ابتدأ بها فيحقق الهمزة الأولى، وهو في كلا الحالين مسهل للهمزة الثانية. عند وصل «آمَنْتُمْ» بما قبلها في كلتا السورتين؛ وذلك لضممة الراء، والنون من «قَالَ فِرْعَوْنُ» (الأعراف: 123)، و«وَالْيَهُ الثُّشُورُ» (الملك: 10). أما إذا وقف على «فِرْعَوْنُ» أو على «الثُّشُورُ»، وابتدأ ب «آمَنْتُمْ» فإنه يبتدأ بهمزة محققة حينئذ لزوال الضمة. ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 351/1 ص 65، وإرشاد المريد، للشيوخ علي الضباع، ص 57.

والخلاصة في هذه الكلمة: أن نافعاً، والبزي، وأبا عمرو قرؤوا في الأعراف، وطه، والشعراء بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية في المواضع الثلاثة. ووافقهم قنبل في (الشعراء)، وأسقط قنبل الهمزة الأولى في مواضع (طه)، وأبدل الهمزة الأولى وأوَّأ في الأعراف والملك، عند وصل (ءامنتم) بما قبلها، أما إذا ابتدأ بها فيحقق الهمزة الأولى، وهو في كلا الحالين مسهل للهمزة الثانية.

(5) ذكر هنا همزة الوصل الواقعة بين همزة الاستفهام ولام التعريف، نحو قوله: «قُلْ الدَّكْرَيْنِ» ما في الأنعام و«اللَّهُ أَذِنَ» في (يونس: 59).

(6) أن حكمها لهؤلاء القراء إبدالها ألفاً مع مدّها مداً طويلاً. ينظر: إبراز المعاني، ص 134.

(7) كما يروي لهم تسهيلها مع القصر، وقيل: "وجه البديل أولى من وجه التسهيل بين الهمزة والألف الساكنة". ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 356/1.

(8) هنا يقول، إذا اجتمع ثلاث همزات، وذلك في: «آمَنْتُمْ» في السور الثلاث، لا يجوز إدخال ألف مد؛ وذلك أن أصل ءامنتم ءامن بهمزة ثانية ساكنة، ثم دخلت همزة الاستفهام، فاجتمعت ثلاث همزات، فأبدلت الثالثة ألفاً بلا خلاف، لسكونها، وانفتاح ما قبلها. ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 357/1.

(9) للقراء الثلاثة المذكورين في النظم.

وَالْمَدُّ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ مُمْتَنِعٌ⁽¹⁾ هُنَا وَمَا فِيهِ الثَّلَاثُ⁽²⁾ فَاسْتَمِعْ
فصل في المد بين الهمزتين⁽³⁾

وَمَدَّ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حَمًا بَادِرُهُ⁽⁴⁾ وَأَقْصُرَنَ أَيْمَةً⁽⁵⁾ سَمًا⁽⁶⁾
وَقَبْلَ صَمٍّ مَدٌّ⁽⁷⁾ حُزْزٌ بِالْخُلْفِ⁽⁸⁾ بَيْنَ⁽⁹⁾ وَالْخُلْفُ عَنْهُ⁽¹⁰⁾ فِي آءٍ شَهِدُ زُكْنِ
باب الهمزتين المتفتحتين من كلمتين⁽¹¹⁾
وَفِي اتِّفَاقٍ الْهَمْزَتَيْنِ أَسْقَطَا⁽¹²⁾ أَوْ لَاهُمَا⁽¹²⁾ مِنْ كِلْمَتَيْنِ مُطْلَقًا

- (1) يمتنع المد فيما اجتمعت فيه ثلاث همزات كما أشرنا.
- (2) حكم مطرد في مثل اجتماع الهمزات الثلاث «آمَنْتُمْ» وفي غيرها كقوله «أَلْهَيْتُنَا خَيْرٌ» (الزخرف: 57).
- (3) تسمى هذه الألف ألف الفصل؛ لأنها تفصل بين الهمزتين ومقدارها حركتان، ينظر: الوافي، للشيخ عبد الفتاح القاضي، ص 59.
- (4) قال بأن: الإمام قالون، والإمام البصري، وأشار إليهم بقوله: (حما بادره) يدخلون ألف فاصل بين الهمزتين المفتوحتين، أو الهمز المفتوح والمكسور نحو: «أَنْذَرْتَهُمْ»، و«أَلَنْتَ».
- (5) ورد لفظ «أَيْمَةً» في القرآن في خمسة مواضع وهي: «أَيْمَةُ الْكُفْرِ» (التوبة: 12)، و«أَيْمَةُ يَهُدُونَ» (الأنبياء: 73)، و«وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً» (القصص: 5)، و«وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً» (القصص: 41)، و«مِنْهُمْ أَيْمَةً» (السجدة: 2)، ينظر: النشر، لابن الجزري، 378/1.
- (6) بمعنى أن أهل سما لديهم تسهيل الهمزة الثانية من كلمة «أَيْمَةً» من غير ألف الفصل كما أشار بقوله: (واقصرن)، وقيل: يجوز إبدالها ياء في مذهب النحويين، لنافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وقد صحح الوجهين ابن الجزري في النشر 380/1، وأشار إلى أن كلا منهما له وجه في العربية، غير أن وجه الإبدال وإن كان صحيحا، لا يقرأ به من طريق الشاطبية؛ لأنه نُسبَ للنحويين يعني معظمهم، كما أشار إليه الصفاقسي في غيث النفع، ص 237.
- (7) ورد المد قبل الهمزة المضمومة نحو قوله في: «قُلْ أُؤْتِبُكُمُ» (آل عمران: 10).
- (8) أي: أن الإمام البصري ورد له المد في الهمز المضموم بخلفه، وأشار له بقوله: (حز) قال أبو شامة: "وأما أبو عمرو؛ فالمشهور عنه ترك المد، ولم يذكر له صاحب التيسير غيره". ينظر: التيسير، لأبي عمرو الداني، ص 32، وإبراز المعاني، لأبي شامة، 369/1.
- (9) بالمد الإمام قالون، وأشار له بالباء في قوله: (بن).
- (10) الخلف عن الامام قالون في قوله تعالى: «أَعْشِدُوا» (الزخرف: 19).
- (11) المراد بهما همزتا القطع المتلاصقتان وصلا، الواقعتان في كلمتين، بأن تكون الأولى آخر كلمة، والأخرى أول التي تليها. فخرج بقيد القطع الهمزتان في نحو: «فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ» المزمل: 19، فإن الثانية همزة وصل، وخرج بقيد التلاصق الهمزتان اللتان بينهما حاجر نحو: «السَّوْأَى أَنْ» الروم: 10، وخرج بقيد الوصل ما إذا وقف على الهمزة الأولى وابتدي بالثانية، فلا يكون فيهما إلا التحقيق. والهمزتان في هذا الباب قسمان: متفتحتان في الحركة، ومختلفتان فيهما، والمتفتحتان ثلاثة أنواع: مفتوحتان، ومكسورتان، ومضمومتان، والمختلفتان خمسة أنواع، سيأتي بيانها.
- (12) ذهب جمهور أهل الأداء إلى أن الساقطة هي: الأولى، وقطع بذلك غير واحد، وهو القياس في المثليين، وذهب بعضهم إلى أن الساقطة هي الثانية. وتظهر فائدة الخلاف في المد، فمن قال بالأول، كان المد عنده من قبيل المنفصل، ومن قال بالثاني كان المد عنده من قبيل المتصل. ينظر: النشر، لابن الجزري، 389/1.

صَمَّ وَكَسَرَ سَهْلَنُهَا ⁽³⁾ تَقِي	حَمًّا ⁽¹⁾ وَذَاتِ الْفَتْحِ بِنْ هُدًى ⁽²⁾ وَفِي
وَالْحُلُوفُ عَنْهُمَا ⁽⁴⁾ [رُوي ⁵] فَلْتَعَلَّمَا	بِالسُّوءِ إِلَّا "أَبْدَلًا فَادَّغَمَا
أَبْدِلَ بَبْدًا ⁽⁷⁾ هُدَيْتَ لِلصَّوَابِ	وَمَا آتَى فِي حَرْفِي إِلَّا حَزَابٍ ⁽⁶⁾
زِدْ جِدْ ⁽⁹⁾ وَيَا خَفِيفَ كَسْرٍ أَبْدَلًا ⁽¹⁰⁾	وَأَبْدِلْ أَخْرَاهُمَا أَوْ سَهْلًا ⁽⁸⁾
فَلِذِي ثَلَاثَةٍ ⁽¹²⁾ لَهُ ⁽¹³⁾ كَمَا زُكِنَ	مَعَ الْبِغَاءِ إِنَّ ⁽¹¹⁾ وَهَوُلَاءِ إِنْ
وَالْمَدُّ أَوَّلَى عِنْدَ كُلِّ ذِي طَلَبٍ ⁽¹⁴⁾	وَالْكَسْرَ جَوَزَ إِنْ تَغَيَّرَ السَّبَبُ

- (1) أشار الناظم إلى أنَّ الامام البصري يسقط الأولى في أنواع المتفتحتين نحو: «جَاءَ أَمْرًا» هود: 40، و«فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ» فاطر: 45، و«مِنْ السَّمَاءِ إِنَّ» سبأ: 9، و«أُولَئِكَ أُولَئِكَ» (الأحقاف: 32).
- (2) وأشار هنا بأن قالون والبري ووفقا البصري في المفتحتين.
- (3) أي: في حالة الضم والكسر تسهل الأولى.
- (4) قوله تعالى: «بِالسُّوءِ إِلَّا» (يوسف: 53)، لهم وجه التسهيل، ووجه أبدا الهمزة الأولى وأوَأُثم أدغما فيها الواو التي قبلها، ينظر: التيسير، لأبي عمرو الداني، ص 129.
- (5) زيادة اقتضاها سياق الكلام ووزن العروض.
- (6) يقصد بحرفي (الأحزاب: 50) قوله تعالى: «لَلْبَيْتِ إِنَّ» «أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ».
- (7) أشار بالباء في قوله (بدا) إلى الامام قالون حيث قرأ في حال الوصل بياء مشددة، وفي حال الوقف بالهمز في الموضعين. ينظر: البدور الزاهرة، للشيخ عبد الفتاح القاضي، ص 319.
- (8) أي: في الأنواع الهمزات الثلاثة المتفقة: ورش، وقنبل، لهما الإبدال والتسهيل، وجه الإبدال هو مذهب عامة المصريين، وهو من زيادات النظم، أما وجه التسهيل فهو الذي ذكره الداني في التيسير، ص 33، وينظر: النشر، لابن الجزري، 384/1.
- (9) أشار إلى قنبل وإلى ورش.
- (10) بياء مخففة مكسورة أبدا، ذكر الداني ذلك الوجه من قراءته على ابن خاقان، عن ورش، قال: وهو المشهور عن ورش في الأداء دون النص ينظر: التيسير، لأبي عمرو الداني، ص 33.
- (11) قوله: «الْبِغَاءِ إِنَّ»، (النور: 33)، وفي «هَوُلَاءِ إِنَّ»، (البقرة: 31).
- (12) ثلاثة أوجه.
- (13) أي: لورش.
- (14) إذا كان أثر الهمز المغير باقياً، وذلك في حالة التسهيل، أما في حالة الإسقاط، فالأفضل القصص؛ وذلك لعدم وجود أثر الهمز. ينظر: مختصر بلوغ الأمانة، لعلي محمد الضباع، ص 73، وإبراز المعاني، لأبي شامة، 379/1.

فصل في اختلاف الهمزتين⁽¹⁾

وَفِي اخْتِلَافِ الْهَمْزَتَيْنِ أَبْدَلْتُ أَخْرَاهُمَا وَآوًا إِذَا صَمَّا تَلْتُ⁽²⁾
مَفْتُوحَةً وَيَا بُعِيدَ مَا كُسِرَ⁽³⁾ وَإِنْ يَكُنْ بِالْعَكْسِ سَهْلٌ⁽⁴⁾ مَا ذُكِرَ
وَإِنْ أَتَتْ مَكْسُورَةً مِنْ بَعْدِ صَمٍّ⁽⁵⁾ سَهْلٌ كَيَّا⁽⁶⁾ أَوْ أَبْدِلَا وَآوًا مُتَمَّ

باب الهمز المفرد⁽⁷⁾

وَكُلُّ هَمْزٍ سَاكِنٍ فَاهُ⁽⁸⁾ وَقَعَّ أَبْدِلْ لُورُشٍ غَيْرَ مَاوِيَهُمْ⁽⁹⁾ قَدَعَّ

- (1) اختلاف الهمزتين هنا على خمسة أنواع، هي: أن تكون الأولى مفتوحة، والثانية مكسورة، أو مضمومة، أن تكون الثانية مفتوحة والأولى مضمومة أو مكسورة، فهذه أربعة أنواع، والخامس أن تكون الأولى مضمومة، والثانية مكسورة، وستأتي أمثلتها جميعا. ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 380/1.
- (2) المضمومة نحو: «نَشَأُ أَصْبَنَاهُمْ» (الأعراف: 100)، وآوًا محضة، والمضمومة بعد المفتوحة نحو: «جَاءَ أُمَّةٌ» (المؤمنون: 44)، كالواو.
- (3) المكسورة بعد المفتوحة نحو: «تَقِيءُ إِلَى» (الحجرات: 9)، كالياء.
- (4) بعد المكسورة نحو: «مِنْ السَّمَاءِ أَوْ اثْنَتَا» (الأنفال: 32)، ياء محضة.
- (5) المضمومة نحو: «يَشَاءُ إِلَى» (البقرة: 213)، أبدلها الأكثر واوا، وسهلها بعضهم كالواو.
- (6) التسهيل كالياء هو مذهب أئمة النحو كالخليل، وسيبويه، ومذهب جمهور القراء حديثاً، والإبدال هو مذهب جمهور القراء من أئمة الأمصار قديماً، وهذان المذهبان هما المذكوران في التيسير، والشاطبية، أما مذهب التسهيل كالواو فحكاه ابن شريح في الكافي، ووافقه جماعة، وتعقبهم ابن الجزري بعدم صحته نقلاً، وإمكانه لفظاً، قال: "لأنه لا يتمكن منه إلا بعد تحويل كسر الهمزة ضمة، أو تكلف إشمامها الضم، وكلاهما لا يجوز ولا يصح" اهـ. وقرأ الباقر بتحقيق الهمزتين جميعاً في الأقسام الخمسة. النشر، لابن الجزري، 388/1-389.
- (7) الهمز المفرد: هو الذي لم يقترن بغيره. ينظر: الوافي، للشيخ عبد الفتاح القاضي، ص 98.
- (8) فاء الفعل عبارة: عما يقابل الفاء مما جعل معياراً لمعرفة الأصلي والزائد من لفظ الفعل. وتعرف بثلاثة أشياء: أ- كل ما بعد همزة وصل فهو فاء فعل نحو: «أَنْتَ يَقْرَأُ» (يونس: 15)، و«الَّذِي أُؤْتِي» (البقرة: 283). ب- كل ما كان ساكناً بعد اسم الفاعل أو المفعول فهو فاء الفعل نحو: «وَالْمُؤْمِنُونَ» (البقرة: 285). ج- كل ما كان من الهمز المفرد، بعد حرف المضارعة فهو فاء الفعل، نحو: «يُؤْمِنُ» (البقرة: 232). ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 387/1.
- (9) أن الامام ورش يبدل كل همز فاء الفعل إن كانت ساكنة، وبدأ في ذكر المستثنيات من هذه القاعدة، منها لفظ الإيواء فإنه لا يبدله نحو: «الْمَأْوَى» وقعت بهذا اللفظ في (السجدة: 19)، و(النجم: 10)، و(النازعات: 39، 41). المعجم المفهرس، ص 103، و«وَمَأْوَاهُ» جاءت بهذا اللفظ في (آل عمران: 192)، و(المائدة: 72)، و(الأنفال: 16)، ينظر: المعجم المفهرس، ص 103.

فَاوْا⁽¹⁾ وَتُوْوِي⁽²⁾ وَأَبْدِلْنَ الْعَيْنَ فِي
وَأَبْدِلْنَ لِتَأْفِجَ بَيْسٍ⁽⁷⁾ بِمَا
بِير⁽³⁾ وَبَيْسٍ⁽⁴⁾ الدَّيْبُ⁽⁵⁾ عَنْهُ⁽⁶⁾ اقْتُنْفِي
رَغِيًّا⁽⁸⁾ بَدَا فَأَبْدِلْنَاهُ مُدْغَمًا
فَأَبْدِلْنَ وَآوًا جَلَا نَحْوُ مُؤْمٍ⁽⁹⁾
وَيَا لَيْلًا⁽¹¹⁾ مَعَ أَهْبٍ⁽¹²⁾ عَنْهُ انْتَمَى
وَفِي الْآخِرِ بِنِ⁽¹³⁾ يَخْلُفِهِ حَلَا
وَبَايْدِي أَعْكِسَ يَاءُهُ⁽¹⁴⁾ لَهُ⁽¹⁵⁾ وَلَا

- (1) قوله: ﴿فَاوْوا إِلَى الْكُهْفِ﴾ (الكهف: 16).
(2) قوله: ﴿وَتُوْوِي﴾ (الأحزاب: 51).
(3) قوله: ﴿وَبَيْسٍ﴾ (الحج: 45).
(4) وردت بهذا اللفظ في سبعة وثلاثين موضعاً أولها في سورة (البقرة: 102)، ويلفظ بثسماً في ثلاثة مواضع: (البقرة: 90، 93)،
(والأعراف: 100)، ينظر: المعجم المفهرس، ص 113 .
(5) ورد لفظ الذئب في ثلاثة مواضع من سورة يوسف: ﴿يَأْكُلُهُ الذَّئْبُ﴾: 13، و﴿أَكَلَهُ الذَّئْبُ﴾: 14، و﴿فَأَكَلَهُ الذَّئْبُ﴾: 17.
(6) أي: الامام ورش.
(7) قوله: ﴿بَعْدَافٍ بَيْسٍ﴾ (الأعراف: 165)، قرأ نافع بكسر الباء موحدة وبعدها ياء ساكنة مدية ولا همز لهما. ينظر: البدور
الزاهرة، للشيخ عبد الفتاح القاضي، ص 153.
(8) قوله: ﴿أَتَأْتَا وَرَثِيًّا﴾ (مريم: 74)؛ قرأ بابدال الهمزة ياء وادغام الباء قبلها فيها فينطق بياء مشددة مفتوحة. ينظر: المرجع نفسه،
ص 249.
(9) أبديل المفتوحة بعد الضم واواً نحو: ﴿يُؤَخَّرَ﴾ (المنافقون: 11)، و﴿مُؤَجَّلًا﴾، (آل عمران: 145).
(10) قوله: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ﴾ (التوبة: 37)، ورش يبديل الهمزة ياء، ويدغم ياء النسبيء قبلها فيها. ينظر: المرجع نفسه، ص 166.
(11) الموضع الأول في (البقرة: 150)، بإبدالها ياء.
(12) قوله: ﴿لَأَهْبَ لَكَ﴾ (مريم: 19)، قرأ ورش وقالون بخلف عنه بياء مفتوحة بعد اللام والباقون بهمزة مفتوحة في مكان الباء.
ينظر: المرجع نفسه، ص 246.
(13) قالون له الخلف في ﴿لَأَهْبَ لَكَ﴾ (مريم: 19)، كما أشرنا..
(14) أشار بذلك إلى قوله تعالى: قوله تعالى: ﴿بَادِي الرَّأْيِ﴾ (هود: 27)، وقد ذكر الشاطبي هذه الموضع في فرش سورة هود، لكن
الناظم حاول ضمه لباب الهمز المفرد لمناسبة المكان، ومعنى ذلك: ظاهر الرأي بغير همز من قولك: بدا لي ما كان خفياً: أي ظهر
ومن همزه جعله: أول الرأي. من بدأت في الأمر فأنا أبداً، فالجدة لمن قرأه بالياء: أنه أخذته من بدأ يبدأ، إذا أخذ في فعل الشيء،
فإن وقف عليه واقف استوى المهور فيه وغيره، فكان بياء ساكنة، لأن الهمزة تسكن في الوقف، وقبلها كسرة، فتقلب ياء،
والهمزة عند الوقف جائزة لا تمتنع، لأنها حرف صحيح، وإنما تسقط في الوقف إذا كان قبلها ساكن، ينظر: غريب القرآن، لابن
قتيبة، 203، والحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، ص 186.
(15) الوجهان المذكوران في زيادة الباء ذكرهما أبو عمرو، وقدم الأول أبو داود، وصرح باختياره فقال: "والوجه الأول أختاره، وبه
أنقط" ينظر: أصول الضبط، لأبي داود، ص 297، وحلة الأعيان، للرجراجي، ص 278.

وَكُلُّ هَمْزٍ سَاكِنٍ عَيْنًا وَفَا
وَعَيْرَ لَامٍ الْأَمْرِ⁽³⁾ وَالْمُضَارِعِ
وغير روي⁽⁵⁾ موصده⁽⁶⁾ باريك⁽⁶⁾ مُ
طولاً⁽⁹⁾ وعن أبي شعيب⁽¹⁰⁾ يُبدل⁽¹⁰⁾
أَبْدَلُ لِسُوسِ⁽¹⁾ عَيْرَ تُوَوِي⁽²⁾ مُقْتَفَى
كَأَقْرَأَ يَشَا وَقَسَ عَلَيْهِمَا وَع⁽⁴⁾
له⁽⁷⁾ وَأَهْمُ—زَنَ لَا يَلْتَكُمُ⁽⁸⁾
والكلُّ أَخْرَى الهمزتين أبدلوا⁽¹¹⁾

باب النقل⁽¹²⁾

حَرَكَ بِشَكْلِ الْهَمْزِ كُلِّ مَا سَكَنَ
من قَبْلُ ءَاخِرًا صَحِيحًا⁽¹³⁾ وَاحْذِفَنَّ

(1) أي: سواء كانت فاء أو عيناً، أو لاماً للكلمة. ينظر: التيسير، ص 36. وقال أبو شامة: "وانما خص الساكنة بالتخفيف دون المتحركة؛ لأن تسهيلها يجري مجرى واحداً، وهو البدل، والمتحركة تخفيفها أنواع فأثر أن يجري اللسان على طريقة واحدة، وقيل غير ذلك". إبراز المعاني، لأبي شامة، 391/1.
(2) بدأ في ذكر الاستثناءات فقد استثنى ماهمه أخف من إبداله وهو «وَتُوَوِي إِلَيْكَ»، (الأحزاب: 51)، و«التي تُؤْوِي» (المعارج: 13).

(3) استثنى ما سكونه للأمر وهو قوله: «أَرْجِهْ» في (الأعراف: 111)، و(الشعراء: 39)، وهي بهمزة ساكنة في رواية السوسي عن أبي عمرو (ارجئه)، و«أَقْرَأُ» ثلاثة الإسرائ: 14، والعلق: 1، 2، و«نَبِيٌّ» أربعة في يوسف: 39، وفي الحجر موضعين: 49، 51، وفي القمر، 28، و«أَنْبِئُهُمْ» البقرة: 33، و«وَهَيَّيْ» الكهف: 10.

(4) استثنى ما كان سكونه للجزم وهو: (تسوّ) ثلاثة (آل عمران: 120)، (المائدة: 101)، (التوبة: 50)، و(نشأ) بالنون ثلاثة: (الشعراء: 4)، (سبأ: 9)، (يس: 43)، و(يشأ) بالياء عشرة هي: (النساء: 133)، و(الأنعام: ثلاثة مواضع: 39، 39، 133)، و(إبراهيم: 19)، و(الإسراء موضعين: 54، وفاطر: 19)، و(الشورى موضعين: 24، 33)، و«نُنْسِيهَا» (البقرة: 106)، و«وَيُهَيِّئْ لَكُمْ» (الكهف: 16)، و«يُنَبِّئُ» (النجم: 36).

(5) وهو قوله: «أَثَا وَرَثِيًّا» (مريم: 74).

(6) أي: في (سورة البلد: 20)، و(سورة الهمزة: 8).

(7) أي: في موضعي (البقرة: 54)، تنبيه علي أن السوسي يقرؤه بسكون الهمز ينظر: الوافي، للشيخ عبد الفتاح القاضي، ص 102.

(8) قوله: «لَا يَلْتَكُمُ» (الحجرات: 14).

(9) أشار إلى الدوري برمز "ط" في قوله: "طولا" حيث قرأ بهمزة ساكنة بعد الباء، ينظر: البدور الزاهرة، ص 277.

(10) قرأ السوسي بإبدال الهمزة في: «لَا يَأْتِكُمْ» ينظر: المرجع نفسه، ص 277.

(11) أي: أن الجميع يهزم كل همزة ساكنة إلا المواضع المستثناة السابقة.

(12) النقل: هو تعطيل الحرف المتقدم للهمزة من شكله، وتحليته بشكل الهمزة في حالتي الأداء في الوصل والوقف، ينظر: التمهيد في علم التجويد، لابن الجزري، ص 71.

(13) ذكر الناظم شرطين الساكن الأول: أن يكون آخرًا؛ ويعني به أن يكون آخر كلمة، والهمز أول الكلمة التي بعدها. الثاني: أن يكون الساكن الآخر صحيحًا؛ أي ليس بحرف مد ولين نحو: وقد أفلح، واحترز بالأول عما إذا كان هذا الحرف ساكنًا، ولكن في وسط الكلمة؛ بأن اجتمع مع الهمز في كلمة واحدة، فلا تنقل إليه حركة الهمز نحو (القرآن) واحترز بالثاني عما إذا كان الحرف ساكنًا ووقع آخر الكلمة، ولكن لم يكن صحيحاً ولا حرف لين بل كان حرف مد، فلا تنقل إليه حركة الهمز نحو: «بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ» (البقرة: 4). فيكون قوله (صحيحاً) احترازاً عن حرف المد فقط. ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 401/1، والوافي، للشيخ عبد الفتاح القاضي، ص 104.

أَلْهَمَزْ جَدَّ (1) ءَالَنْ يُؤَنَسَ (2) أَلَا	رِذْءًا (3) لَهُ وَعَادًا أَوَّلَى (4) حَلَا
أُذْ وَادَّغَمَ تَنَوِينَهُ وَصَلًا (5) وَفِي	بَدْءٍ كَذَلِكَ (6) عَنْهُمَا فَلْتَقْتَفِي
وَالْإِبْتِدَا بِالْأَصْلِ حَبْرٌ بِجَلَا (7)	وَالْوَاوَ فَاهْمِز (8) بَادِيًا وَمُوصِلًا
لَهُ وَفِي كِتَابِيَّةٍ (9) خُلْفٌ جَلَا	اشْتَهَرَ التَّحْقِيقُ (10) عَنْهُ فَاعْتَلَى
وَجَارَ الْإِبْتِدَا بِهِمْزِ الْوَصْلِ	رِعَايَةً لِلْأَمِيهِ فِي الْإِصْلِ (11)

- (1) بحذفها للإمام ورش حيث أشار له بحرف الجيم في قوله (جد).
- (2) كلاهما في (يونس: 51-91). قرأ الإمام نافع بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها.
- (3) قوله: «رِذْءًا يُصَدَّقُ» (القصص 34)، قرأ الإمام نافع بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها كما يقف عليها حمزة بنقل حركة الهمزة إلى الدال الساكنة، ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 423/1.
- (4) قوله: «عَادًا أَوَّلَى» (النجم: 50).
- (5) بنقل حركة الهمزة إلى اللام بدءا ووصلا أي عند وصل كلمة (الأولى) بكلمة (عاد) أو حال الابتداء به وإدغام التنوين فيها وصلا: الإمام نافع، والبصري، وأشار لهم بقوله "حلا أد"، ينظر: المرجع نفسه، 416/1.
- (6) حال الابتداء كذلك. ينظر: المرجع نفسه، 417/1.
- (7) أي: الإمام البصري وقالون وأشار لهم "حبر بجلا" يبدؤون بالأصل؛ بإثبات همزة الوصل، وهمزة القطع، وتسكن اللام؛ لأنها ليس من أصله نقل الحركة، وإنما نقلها هنا لأجل الإدغام، وفي الوقف ينفك، فالرجوع إلى الأصل أولى. ينظر: إرشاد المريد، للشيخ علي الضباع، ص 70، وسراج القارئ، لابن القاصح، 411/1. وإبراز المعاني، لأبي شامة، 417/1.
- (8) ويهمز واو قوله: «عَادًا أَوَّلَى» حال النقل بدءا ووصلا: (قالون). أي حيث قلنا لقالون بالنقل، فإنه يهمز الواو من كلمة (الأولى) بهمزة ساكنة، سواء ابتداء بها أو وصلها ب(عاد)، وإن قلنا يبتدئ بالأصل فلا همز لئلا يجتمع همزتان، وهذا معنى قوله: "حال النقل". ينظر: البدور الزاهرة، للشيخ عبد الفتاح القاضي، ص 386، وسراج القارئ، لابن القاصح، 413/1.
- (9) قوله: «كِتَابِيَّةٌ (19) إِنِّي» (الحاقة: 19، 20).
- (10) أشار إلى ورش بأن له الخلاف في «كِتَابِيَّةٌ (19) إِنِّي» حيث رمز له في "جلا" أي إسكان الهاء من "كتابية" وإبقاء همزة «إِنِّي» ظَنَنْتُ؛ وذلك أن الإسكان تقبله قوم والتحريك تقبله قوم، ولكن الإسكان أصح عند علماء العربية. ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 414/1، وإرشاد المريد، للشيخ علي الضباع، ص 71.
- تنبيه: إذا قرئ لورش إلى قوله تعالى: «مَالِيَّةٌ (28) هَلَكْ»، فعلى وجه تحقيق «كِتَابِيَّةٌ (19) إِنِّي» يتعين إظهار: «مَالِيَّةٌ (28) هَلَكْ»؛ وذلك بأن يوقف عليه وقفة لطيفة من غير تنفس؛ لكون هائه للسكت، وعلى نقل "كتابية" إلى "يتحتم الإدغام في ماليه هلك"، ينظر: إرشاد المريد، للشيخ علي الضباع، ص 71، مختصر بلوغ الأمنية، لعلي محمد الضباع، ص 84.
- (11) أي: يجوز لمن نقل حركة الهمزة إلى اللام في نحو: (الأرض)، و(الإنسان) فإنه يبدأ بهمزة الوصل فيقول: (الرض) (الإنسان)، كما يبتدئ بها في صورة عدم النقل؛ لأجل سكون اللام، فاللام بعد النقل إليها تعد كأنها ساكنة؛ لأن حركة النقل عارضة، فتبقى همزة الوصل على حالها لا تسقط في الدرج. ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 412/1، والوافي، للشيخ عبد الفتاح القاضي، ص 108.

باب إدغام⁽¹⁾ دال قد وذال إذ وتاء التأنيث⁽²⁾ الساكنة ولام هل وبل

لِدَالٍ قَدْ صَادٌ وَزَائِي سِيْنٌ دَالٌ وَجِيْمٌ صَادٌ ظَاءٌ شِيْنٌ⁽³⁾
 فِي الْجَمِيْعِ أَذْغَمَ لَابِنِ الْعَلَا⁽⁴⁾ فِي الصَّادِ وَالظَّاءِ وَرُشُهُمْ قَدْ أَذْخَلَا⁽⁵⁾
 لِدَالٍ إِذْ صَادٌ وَزَائِي سِيْنٌ تَا دَالٌ وَجِيْمٌ⁽⁶⁾ أَذْغَمَ لَابِنِ الْفَتَا⁽⁷⁾
 لِلتَّاءِ⁽⁸⁾ صَادُ الزَّائِي سِيْنُ الْجِيْمُ مَعَ ثَاءٌ وَمَا أَذْغَمَ لِبَصْرِ⁽⁹⁾ ذِي الْوَرَعِ

(1) الإدغام لغة: الإدخال، واصطلاحاً: عبارة عن خلط الحرفين وتصييرهما حرفاً واحداً مشدداً من جنس الحرف الثاني. ينظر: التمهيد في علم التجويد، ص 69، والإتقان في علوم القرآن، ص 95/1. "وهذه زيادة حسنة فيها تمييز هذا الباب من الإدغام الكبير؛ فإنه إدغام للحروف المتحركة". قال: وضابط هذا الباب أنه إدغام حرف ساكن في مقاربه المتحرك، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- الأول: إدغام حرف من كلمة عند حروف متعددة من كلمات، وذلك حيث وقع وهو المذكور في فصول: إذ، وقد، وتاء التأنيث، وبل، وهل.
- الثاني: إدغام حرف في حرف من كلمة أو كلمتين، أو حيث وقع؛ وهو الذي عبر عنه بحروف قربت مخارجها.
- الثالث: الكلام في أحكام النون الساكنة والتنوين على الخصوص؛ لأنه يتعلق به أحكام آخر غير الإدغام والإظهار من الإخفاء والقلب كما سيأتي. ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 39/2.

(2) جاء في النظم (التثنيث) والمقصود بها التأنيث.

(3) أشار هنا إلى الحروف التي تدغم في دال قد وهي: الجيم نحو: «وَلَقَدْ جَاءَكُمْ» أول موضع في (البقرة: 92)، والسين نحو: «لَقَدْ سَمِعَ» أول موضع في (آل عمران: 181)، والذال نحو: «وَلَقَدْ ذَرَأْنَا»، و(الأعراف: 179)، والشين نحو: «قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا» (يوسف: 30)، والصاد نحو: «وَلَقَدْ صَرَّفْنَا» (الإسراء: 41)، والضاد نحو: «وَلَقَدْ ضَلَّ» (الصافات: 71)، والظاء نحو: «لَقَدْ ظَلَمَكَ» (ص: 24) والزاي نحو: «وَلَقَدْ زَيَّنَّا» (الملك: 5). ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 45/2.

(4) أشار إلى البصري بأنه يدغم جميع الحروف الثمانية.

(5) قرأ ورش بإدغام الضاد المعجمة والظاء فقط.

(6) أشار هنا إلى الحروف التي تدغم في ذال إذ، وهي: التاء نحو: «إِذْ تَبَرَّأَ» (البقرة: 166)، والجيم نحو: «وَإِذْ جَعَلْنَا» (البقرة: 125)، والدال نحو: «إِذْ دَخَلُوا» جاءت في (الحجر: 52) و(ص: 22) و(الذاريات: 20). المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، ص 254، والزاي نحو: «وَإِذْ زَيَّنَّا» (الأنفال: 48)، والسين نحو: «إِذْ سَمِعْتُمُوهُ» (النور: 12)، والصاد نحو: «وَإِذْ صَرَّفْنَا» (الأحقاف: 29). ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 43/2.

(7) أدغمها في حروفها الستة أبو عمرو. ينظر: النشر، لابن الجزري، 3/2.

(8) ذكر حروف تاء التأنيث وهي: التاء، والجيم، والزاي، والسين، والصاد، والظاء. ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 48/2.

(9) التاء نحو: «كَذَّبَتْ ثَمُودُ» جاءت في (الشعراء: 141)، و(القمر: 23)، و(الحاقة: 4)، و(الشمس: 11). المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، ص 599، والجيم نحو: «نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ» (النساء: 56)، والزاي نحو: «وَحَبَّتْ زِدْنَاهُمْ» (الإسراء: 97)، والسين نحو: «أُنزِلَتْ سُورَةٌ» (التوبة: 86)، والصاد نحو: «حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ» (النساء: 90)، والظاء نحو: «كَانَتْ ظَالِمَةً» (الأنبياء: 11).

وَفِي الْأَخِيرِ مَعَهُ وَرْشٌ ⁽¹⁾ أَذْغَمَا كَحَرَمَتْ ظُهُورُهَا فَلَتَعَلَمَا
وَلَا مَ بَلٍ لِلْكَلِّ جَاءَ مُظْهَرًا ⁽²⁾ وَأَذْغَمَنْ لِابْنِ الْعَلَا هَلْ فِي تَرَى ⁽³⁾
باب ادغام الحرفين المتماثلين ⁽⁴⁾ والمتجانسين ⁽⁵⁾
وَأَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ إِنْ يَسْكُنُ حُتْمٌ إِذْغَامُهُ، مَا لَمْ يَكُنْ مَدًّا عَلِيْمٌ ⁽⁶⁾
وَدُو تَجَانُسٍ كَقَالَتْ طَائِفُهُ ⁽⁷⁾ إِذْ ظَلَمُوا ⁽⁸⁾ قُلْ رَبِّ ⁽⁹⁾ لَا تُخَالَفَهُ
وَبَاءَ جَزْمٍ عِنْدَ قَا أُرِثْتُ حُزْ ⁽¹⁰⁾ لَيْثٌ ⁽¹¹⁾ عُدْتُ ⁽¹²⁾ مَعَ نَبَذْتُ ⁽¹³⁾ أَذْغَمَ تَفَزْ

- (1) قرأ الامام ورش بادغم حرف الظاء مع الإمام البصري نحو قوله: «حَرَمَتْ ظُهُورُهَا» (الأنعام: 138).
(2) أي: أن جميع القراء الثلاثة أظهروا حروف لام (هل، ويل) وهي: «الهاء، والياء، والزاي، والسين، والضاد، والطاء، والظاء، والنون»، ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 477/1.
(3) أي: البصري له إدغام (هل) في «هَلْ تَرَى» الملك: 3، والحاقة: 8، ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 53/2.
(4) سبق تعريفه.
(5) سبق تعريفه.
(6) كل مثليين التقيا وأولهما ساكن فوجب إدغامه في الثاني لغة وقراءة، وسواء كان في كلمة، نحو: «يَذْكُرْكُمْ الْمَوْتُ» أو في كلمتين، نحو: «قَالُوا وَأَقْبَلُوا». ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 58/2.
(7) أي: لا خلاف في إدغام تاء التانيث في مثلهما، وفي الحرفين اللذين من مخرج التاء، وهما الدال، والطاء المهملتان نحو: «قَالَتْ طَائِفَةٌ» (الأحزاب: 13)، ونحو: «غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ» (الكهف: 17)، ونحو: «قَامَتَتْ طَائِفَةٌ» (الصف: 16)، ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 56/2.
(8) إدغام ذال إذ في مثلها، لأنها من مخرجها نحو: «إِذْ ظَلَمُوا» (النساء: 64)، ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 55/2.
(9) كذلك لام بل، وهل في مثلها، وفي الراء نحو: «فَهَلْ لَنَا مِنْ شُعَاءَ» (الأعراف: 53)، ونحو: «قُلْ رَبِّيَ أَعْلَمُ»، ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 56/2.
(10) أشار إلى الإمام البصري بأنه أدغم الباء المجزومة وهي: في خمسة مواضع من القرآن، أما ثلاثة منها، فالباء فيها مجزومة بلا خلاف عند النحويين، وهي: «أَوْ يَغْلِبُ فَسَوْفَ» (النساء: 74)، و«وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ» (الرعد: 5)، و«وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ» (الحجرات: 11)، وأما الموضعان الآخران فالباء فيها مجزومة عند الكوفيين دون البصريين وهما: «قَالَ أَذْهَبَ قَمْنٌ» (الإسراء: 13)، و«فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ» (طه: 97). المصدر نفسه: 61/2.
(11) أي: أدغم التاء قبل التاء في قوله: «لَيْثٌ» (البقرة: 249)، أو «لَيْثُكُمْ» (المؤمنون: 114).
(12) أدغم الذال في التاء في قوله: «عُدْتُ» (الدخان: 20).
(13) أدغم الذال في التاء في قوله: «فَتَبَذْتُهَا» (طه: 96).

لَهُ⁽¹⁾ وَرَأَى الْجَزْمَ فِي اللَّامِ⁽²⁾ ادَّغَمَ طُولاً⁽³⁾ يُخْلِفُهُ يَدَا⁽⁴⁾ كَاغْفِرَ لَهُمْ
أَخَذَتْ وَاتَّخَذَتْ⁽⁵⁾ أَيْضاً ادَّغَمَا إِذْ حُزُّ⁽⁶⁾ وَعَنْهُ⁽⁷⁾ صَادُ ذِكْرٍ مَرِيماً⁽⁸⁾
يُـرِدُ ثَوَابَ فِيهِمَا⁽⁹⁾ وَارْكَبَ⁽¹⁰⁾ حُمَا زِدْ بِرْ هُدًى وَالْخُلُفُ فِيهِ عَنْهُمَا
وَبَا يَعْـدِّبُ مَا يَبْكُرُ⁽¹¹⁾ حُزْ بِلَا⁽¹²⁾ يَلْهَثُ⁽¹³⁾ يُخْلِفُهُ حِمَاهُ أَوْصَالاً⁽¹⁴⁾

(1) يعود الضمير "له" للإمام البصري في شطر البيت الذي قبله "حز"

(2) قرأ بإدغام الراء الساكنة في اللام نحو: «وَاعْفُرْ لَنَا» (البقرة: 286)، الدوري بخلفه حيث قال: "طولا بخلفه"، والسوسي رمز له في قوله: "يد" من غير خلاف.

(3) أشار إلى الدوري بأنه قرأ بإدغام اللام المجزومة في الذال بخلفه. أطلق الناظم الخلاف عن الدوري تمشياً مع الإمام الشاطبي، قال ابن الجزري: "والخلاف مفرع على الإدغام الكبير. فمن أدغم الإدغام الكبير لأبي عمرو لم يختلف عنه في إدغام هذا، بل أدغمه وجهاً واحداً، ومن روى الإظهار اختلف عنه في هذا الباب عن الدوري، فمنهم من روى إدغامه، ومنهم من روى إظهاره، والأكثر على الإدغام، والوجهان صحيحان عن أبي عمرو. قال: وبالإدغام قرأ الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر عن قراءته بذلك على أبي طاهر عن ابن مجاهد، وهي الطريق المسندة في التيسير" اهـ. ينظر: النشر، لابن الجزري، 13/2، والتيسير، لأبي عمرو الداني، ص 44-45.

(4) أشار بلفظ "يدا" إلى الإمام السوسي.

(5) الذال قبل التاء في: (أخذ)، و(اتخذ) نحو: «ثُمَّ أَخَذْتُ» ناطر: 26، و«وَأَخَذْتُ عَلَى ذَيْبِكُمْ» (آل عمران: 81)، و«اتَّخَذْتُمْ آيَاتٍ» (الحج: 35)، و«ثُمَّ أَخَذْتُهَا» (الحج: 48)، و«لَئِنْ اتَّخَذْتُ إِلَهًا» (الشعراء: 29)، و«لَا تَتَّخِذْ عَلَيْهِ» (الكهف: 77).

(6) أشار إلى نافع والبصري بأنهما قاما بإدغام الذال قبل التاء.

(7) أي: عن البصري.

(8) أي: قرأ البصري بإدغام الدال من هجاء صاد «كهيعص (1) ذِكْرٌ» في (مریم: 2، 1). ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 66/2.

(9) أي: قام البصري بإدغام الدال قبل التاء في قوله تعالى: «يُرِدُّ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِيهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدُّ ثَوَابَ»، الموضعين في (آل عمران: 145).

(10) وإدغام الباء قبل الميم في «ارْكَبْ مَعَنَا» (هود: 43)، البصري وقنبل من غير خلاف، وأما قالون واليزي فقد ورد الخلاف بين الإظهار والإدغام، "الخلاف هنا مرتب لا مفرع؛ لأن الداني قرأ على أبي الفتح فارس بالإدغام، وعلى أبي الحسن بن غلبون بالإظهار، وقرأ قالون بعكس ذلك، وأخذ لليزي بإدغامه من طريق النقاش التي هي طريق التيسير، وبإظهاره من غيره". ينظر: النشر، لابن الجزري، 11/2، والتيسير، لأبي عمرو الداني، ص 45، إبراز المعاني، لأبي شامة، 68/2، وإرشاد المريد، للشيخ علي الضباع، ص 99.

(11) -قوله: «وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ» (البقرة: 284).

(12) البصري وقالون بإدغام با "يعذب".

(13) قوله: «يَلْهَثُ ذَلِكَ» (الأعراف: 176).

(14) أي أن قالون له الإدغام والإظهار، والبصري له الإدغام، وكلاهما في حال الوصل. ينظر: البدور الزاهرة، للشيخ عبد الفتاح القاضي، ص 155.

وَالنُّونَ مِنْ يَاسِينَ⁽¹⁾ أَدْعَمًا جَلًّا⁽²⁾ بُنُونٍ نُـونٍ⁽³⁾ خُلْفُهُ⁽⁴⁾ قَدْ انْجَلَى

فصل في أحكام النون الساكنة⁽⁵⁾ والتنوين⁽⁶⁾

تَنْوِينًا أَوْ نُونًا يَنْمُو أَدْعُمُوا⁽⁷⁾ بَغْنَةً فِي اللَّامِ وَالرَّا تَمُّوا⁽⁸⁾

وَقَبْلَ بَا مِيمًا بِهَا أَقْلِبْنَهُمْ⁽⁹⁾ وَعِنْدَ غَيْرِ الْحَلْقِ⁽¹⁰⁾ أَخْفَيْنَهُمَا

وَمَا يَوَاوٍ أَوْ يِيَاءٍ اتَّصَلْ أَظْهَرُ كَقَنَوَانٍ وَدُنْيَا فَالْمَثَلُ⁽¹¹⁾

(1) قوله: «يس (1) وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ» (يس: 1، 2).

(2) أي: أن لورش إدغام النون من هجاء يس في الواو، ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 65/2.

(3) قوله: «ن وَالْقَلَمِ» (القلم: 1).

(4) أي: لورش الإظهار والإدغام، "أشار الداني إلى أن عامة أهل الأداء من المصريين يأخذون لورش في (ن) بالإظهار، وقرأ الباكون بالبيان للنون في السورتين" ينظر: التيسير، لأبي عمرو الداني، ص 183، وسراج القارئ، لابن القاصح، 493/1.

(5) النون الساكنة هي النون الخالية من الحركة (ضمة-كسرة-فتحة) وهي ثابتة لفظاً وخطاً ووصلاً ووقفاً، وتأتي في الاسم والفعل والحرف متوسطة ومتطرفة، ينظر: الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم، ص 28.

(6) والتنوين لغة: التصويت، واصطلاحاً: نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم، لفظاً، وتفارقة خطأ ووقفاً، انظر: المصدر نفسه، ص 28.

(7) أدغم القراء الثلاثة كلهم بغنة في حروف « ينمو»، نحو: «مِنْ وَالٍ» (الرعد: 11)، و«مِنْ نُظْفَى» (النحل: 4)، و«تَفْجِيرًا» (يوسف: 6)، و«قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ» (يس: 58). ينظر: المصدر نفسه، ص 31.

(8) بلا غنة في الراء، واللام، «أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ» (البينة: 8)، و«هُدًى لِلْمُتَّقِينَ» (البقرة: 2).

(9) أي: تقلب الميم عند الباء نحو: «أَنْثِيَهُمْ» (البقرة: 33)، و«أَنْ بُورِكَ» (النمل: 8)، و«سَمِيعٌ بَصِيرٌ» (الحج: 61)، الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم، ص 34.

(10) أي: عند غير حروف الحلق تخفي مع الغنة وحروف الحلق، وهي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، ينظر: المصدر نفسه، ص 36.

(11) أي: أظهر النون الساكنة عند الياء والواو في كلمة نحو: و (دنيا)، و (بنيان)، و (صنوان)، و (قنوان)، وأظهرت النون في هذه الكلمات؛ لأن إدغامها يؤدي إلى اشتباهها بالمضاعف الذي أدغم فيه الحرف في مثله فيصير لفظ (صنوان) صَوَان و (بنيان) بَيَّان، فيقع الالتباس حينئذ، ولم يفرق السامع بين ما أصله النون، وبين ما أصله التضعيف فلذلك أظهرت. ينظر: سراج القارئ، 500/1.

ملاحظة: لم يذكر من حروف (يرملون) إلا الواو، والياء؛ لأن النون الساكنة لم تلتق في كلمة بلام ولا راء، ولا ميم في جميع القرآن، وأما النون إذا لقيها فيجب الإدغام للمثلية. ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 82/2. والوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم، ص 32.

باب الفتح والإمالة⁽¹⁾

أَمَالَ بَصْرٍ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ ⁽²⁾	[فَعَلِي] مُثَلَّثًا مِنْ الْأَسْمَاءِ ⁽³⁾
مُعْلَظًا وَمُضْجِعًا أَوْ ذَوَاتِ رَا ⁽⁴⁾	نَحْوُ النَّصَارَى ⁽⁵⁾ وَاشْتَرَايَهُ ⁽⁶⁾ يُفْتَرَى ⁽⁷⁾
وَبَيْنَ بَيْنَ جِيدِهِ ⁽⁸⁾ وَالْخُلْفُ فِي	أَرِيكَهُمْ ⁽⁹⁾ وَذَاتِ يَا عَنْهُ افْتُنَى ⁽¹⁰⁾
وَمَا بِيَاءٍ رَسُمُوا ⁽¹¹⁾ سِوَى ⁽¹²⁾ إِلَى	حَتَّى لَسَدَى وَمَا زَكَ كَذَا عَلَى

(1) الفتح هو: فتح الفم بلفظ الحرف، والإمالة هي: أن تنطق بالفتحة قريباً من الكسرة، وبالألف قريباً من الياء (كثيراً)، وهي المحضة ويقال لها الكبرى، والاضجاع، وهي المرادة عند الإطلاق، و(قليلًا) ويقال لها: التقليل، وبين بين، والصغرى، وهي المرادة "بين اللفظين"، فهي بهذا الاعتبار تنقسم إلى قسمين: إمالة شديدة، وإمالة متوسطة، وكلاهما جائز في القراءة جار في لغة العرب. ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 77/2، والنشر، لابن الجزري، 29/2-30.

(2) وتعرف ذوات الياء في الأسماء بالتثنية، فإن ظهرت في التثنية ياء أملتھا وفي الأفعال برد الفعل إلى نفسك إن ظهرت ياء أملتھا، ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 509/2.

(3) أمال الإمام البصري في فعل بفتح الفاء أو كسرھا أو ضمھا نحو: (نجوى) «وَأَذْهُمُ نَجْوَى» (الإسراء: 47)، و(سيما) و«تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ» (البقرة: 273)، و(رءيا) «قَدْ صَدَّقَتِ الرُّؤْيَا» (الصفات: 100).

(4) الألف التي بعد الراء، نحو: (القرى) وقعت في ثمانية عشر موضعاً أولھا في الأنعام 92. و(أسرى) مثل: «أَنْ يَكُونَ لَهُ أَشْرَى» (الأنفال: 67)، و(بشرى) وقد وقعت هذه الكلمة في القرآن أربع عشرة مرة أولھا في (البقرة 97)، ينظر: المعجم المفهرس، ص 120.

(5) قوله: «لَيْسَتْ النَّصَارَى» (البقرة: 113).

(6) قوله: «الَّذِي اشْتَرَاهُ» (يوسف: 21).

(7) قوله: «حَدِيثًا يُفْتَرَى» (يوسف: 111).

(8) أي: قلل ورش الإمالة فجعلها بين بين في الألف بعد الراء.

(9) قوله: «وَلَوْ أَرَاكَهُمْ» (الأنفال: 43).

(10) أي: له الفتح والتقليل بين بين في قوله: «أَرَاكَهُمْ» خاصة، وفي ذوات الياء. "وليس المقصود بذوات الياء تخصيص الحكم بالألفات المتقلبات عن ياء، فإن إمالة ورش أعم من ذلك، فالأولى حملة على ذلك وعلى المرسوم بالياء مطلقاً، مما أماله حمزة والكسائي أو تفرد به الكسائي، أو الدوري عنه، أو زاد مع حمزة والكسائي في إمالته غيرهما". إبراز المعاني، لأبي شامة، ص 113/2.

(11) أي: لا تمل كل ما رسم بالياء من الألفات، وإن لم تكن الياء أصلية؛ اتباعاً للرسم؛ ولأنها قد تعود إلى الياء في صورة. إبراز المعاني، لأبي شامة، ص 91/2.

(12) المستثنيات التي بالياء وليست الياء أصله وهي خمس كلمات: "(إلي)، (حتى) (لدى)، (مازكى)، (على)"

وَلَا خِلَافٌ ⁽¹⁾ فِي رُؤُوسِ الْآيِ ⁽²⁾ مِنْ
وَالشَّمْسِ وَالضُّحَى مَعَ الْيَلِ الْعَلَوُ
وَقَوْفُهَا وَابْنُ الْعَلَاءِ أَطْلَقَ
وَكُلَّ رَأْسٍ عَايَةٍ بِهَا اتَّصَلَ
وَقَلَّلْنِ لِلدُّورِ ⁽⁶⁾ يَوْنِلَتِي ⁽⁷⁾
وَمَا قُبِيلَ رَأَى كَسْرٍ مُطَّرِفٍ ⁽¹¹⁾
طَهَ وَآيِ النَّجْمِ وَالْأَعْلَى زُكِنَ
وَسَالَ وَالْقِيَامَةِ الْأَعْمَى التَّحَقُّ ⁽³⁾
إِسْمًا وَفَعْلًا كَيْفَ مَا تَحَقَّقَا ⁽⁴⁾
فَوَرَّشُ الْوَجْهِينِ فِيهَا قَدْ نَقَلَ ⁽⁵⁾
يَأْسَفِي ⁽⁸⁾ آتَى ⁽⁹⁾ كَذَا يَحْسُرَتِي ⁽¹⁰⁾
قَلَّلَ جَلَا ⁽¹²⁾ وَعَنهُ فِي الْجَارِ ⁽¹³⁾ اخْتَلَفَ ⁽¹⁴⁾

- (1) أي: قلل ورش ذوات الباء المذكورة بلا خلاف في رؤوس الآي عشر، ويفتح ما كان من ذوات الواو ليس في أي السور الإحدى عشرة من ذوات الواو إلا «طَحَّهَا»، و«تَلَّهَا»، و«دَحَّهَا» في اللغة الفاشية، فتقرأ بالفتح، وليس فيها من ذوات الباء وقبل ألفه (راء) إلا (ذكرها)، فتقرأ بين بين، وما عدا ذلك فجميعه من ذوات الباء مالم يس قبل ألفه راء، وذلك نحو: «بنها»، و«سواها» وشبهه، فتقرأ بالوجهين، فهذه ثلاثة أقسام. سراج القارئ، لابن القاصح، 523/2.
- (2) إلى الألفات التي هي أواخر الآيات مما جميعه لام الكلمة، سواء المنقلب فيها عن الباء والمنقلب عن الواو، إلا ما سبق استثنائه من أن حمزة لا يميله. إبراز المعاني، لأبي شامة، 100/2.
- (3) طه، والنجم، والمعارض، والقيامة، والنازعات، وعبس، والأعلى، والشمس، والليل، والضحي، والعلق.
- (4) أي: أميل لأبي عمرو بين بين فَعَلَى، كيف أتت، بفتح الفاء نحو: «تَقْوَى»، أو بكسرها نحو: «إِخْدَى»، أو بضمهما، نحو: «الحُسْنَى» ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 120/2.
- (5) أي: أن ما وقع فيه بعد الألف هاء مؤنث فإنه لا يعطي حكم أي السور المذكورة وإنما يعطي حكم ما سواها، وهو أن يفتح ما كان من ذوات الواو قولاً واحداً، نحو: «عَقَا»، ويقرأ بين اللفظين ما كان من ذوات الباء وقبل ألفه راء قولاً واحداً، نحو: «تَرَى»، ويقرأ بالوجهين ما كان من ذوات الباء وليس قبله راء، نحو: «هُدَى». ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 537/2.
- (6) أي: قلل للدوري هذه الكلمات.
- (7) قوله: «يَا وَيَلَّتْ لَيْتَتِي» وقعت في (المائدة: 31)، و(هود: 72)، و(الفرقان: 28)، ينظر: المعجم المفهرس، ص 768.
- (8) قوله: «يَا أَسْفَى»، (يوسف: 84).
- (9) قوله: «أَتَى» الاستفهامية، (البقرة: 223).
- (10) قوله: «يَا حَسْرَتِي»، (الزمر: 56).
- (11) الألف التي قبل راء متطرفة مكسورة نحو: «أَبْصَارِهِمْ» و«الدَّار» وكذلك إذا أضيف إلى الضمير نحو: داركم، ودارهم.
- (12) أي: ورش له التقليل.
- (13) قوله: «وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ»، (النساء: 36).
- (14) بالفتح قرأ الداني على ابن غلبون، وبالتقليل قرأ على أبي الفتح بن خاقان. ونقل أهل الأداء عن ورش في قوله تعالى: «وَيَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ» (النساء: 36)، ثلاث طرائق: الأولى فتح ذي الباء مع فتح (الجار) ثم تقليلهما معاً، الثانية: فتح ذي الباء مع فتح الجار وتقليله، وتقليل ذي الباء معها أيضاً، وإذا ابتدأت من قوله تعالى: «وَلَا تُفَرِّكُوا بِهِ شَيْئًا» (النساء: 34)، فهذه الأوجه الأربعة تأتي على وجهي التوسط والطول في اللين فتصير الأوجه ثمانية. الثالثة: توسط اللين مع فتح ذي الباء ووجهي الجار ثم تقليلهما، ثم مد اللين مع فتح ذي الباء ووجهي الجار ثم تقليل ذي الباء وفتح الجار، والطريقة الثانية هي المقروء بها. ينظر: إرشاد المريد، للشيخ علي الضباع، ص 109، 110.

وَمَا سِوَاهُ ابْنِ الْعَلَاءِ أَضْجَعَا⁽¹⁾ هَارٍ⁽²⁾ بِتَوْبَةٍ بَدَا⁽³⁾ قَدْ أَتْبَعَا
وَالنَّاسُ حَالُ الْجَرِّ طُبُّ⁽⁴⁾ لِلتَّوْرَةِ⁽⁵⁾ حُزُّ⁽⁶⁾ تَقْلِيلُهُ بَلَىٰ يُخْلِفُهُ جُرُزٌ⁽⁷⁾
وَالْكَافِرِينَ مُطْلَقًا بِالْيَاءِ جَلَا⁽⁸⁾ وَرَاءَ جَبَّارِيْنَ⁽⁹⁾ خَلْفُهُ وَلَا
فِي الْأَوَّلِ الْإِضْجَاعُ حَبْرُهُ⁽¹⁰⁾ تَلَا بُشْرَايَ⁽¹²⁾ بِالْإِضْجَاعِ عَنْ بَصْرَايَ
وَأَضْجَعَتِ الْهَمْزُ مِنْ رَأَى حَلَا⁽¹⁴⁾ وَفِيهِمَا التَّقْلِيلُ عَنْ وَرْشٍ جَلَا⁽¹⁵⁾
وَرَاوُ⁽¹⁶⁾ هَا كَافٍ⁽¹⁷⁾ وَهَاطَهُ⁽¹⁸⁾ أَمِلَ حُضًا جَلَا⁽¹⁹⁾ وَفِي الْأَخِيرِ قَدْ نُقِلَ

(1) اضجع الإمام البصري ما سوى ذلك.

(2) قوله: «جُرْفُ هَارٍ» (التوبة: 109).

(3) أمال قالون قوله: «جُرْفُ هَارٍ» (التوبة: 109)، وأشار إليه بلفظ (بدا).

(4) كلمة «النَّاسِ» المجرورة أماها الدوري، ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 139/2.

(5) قوله: «التَّوْرَةِ» (آل عمران: 3).

(6) البصري أمال التوراة.

(7) قرأ قالون بالفتح والتقليل في لفظ التوراة، وقرأ ورش بالتقليل، ينظر: البدور الزاهرة، للشيخ عبد الفتاح القاضي، ص 73.

(8) أي: قرأ ورش في لفظ كافرين معروفاً ومنكراً كونه بالياء «كافِرِينَ» (النمل: 43)، و«الْكَافِرِينَ» (البقرة: 286)، ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 131/2.

(9) قوله تعالى: «قَالُوا يَا مُوسَىٰ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ» (المائدة: 22)، طريقان: الأولى: فتح موسى وجبارين معاً وتقليلهما معاً، والثانية: فتح جبارين وتقليله على كل من وجهي موسى، ينظر: إرشاد المريد، للشيخ علي الضباع، ص 109-110.

(10) أي: البصري له الإمالة.

(11) أي: أمال لفظ (أعمر) الأول في سبحة وهو الإسراء قوله: «وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى» 72.

(12) قوله: «قَالَ يَا بُشْرَىٰ هَذَا» (يوسف: 19).

(13) بمعنى أن كلا الإمالة والتقليل روي عن أبي عمرو، وروي عنه الفتح وهو الأشهر، وعليه أكثر أهل الأداء، وليس في التيسير غيره. ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 264/3.

(14) حيث أتى رأى أمل الهمزة لأبي عمرو، سواء اتصلت بضمير أو لم تتصل نحو: «رَأَى كَوْكَبًا» و«قَرَأَهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ» وفي الرء خلاف للسوسي، ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 123/3.

(15) أي: أن ورش أمال الحرفين (الرء والهمزة)، حيث جاءت كلمة رأى بين بين.

(16) ذكر إمالة الحروف المقطعة من فواتح السور، فذكر الرء التي في فواتح السور سواء كانت في «الر»، وذلك في يونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر، و«المر» في الرعد. ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 215/3.

(17) قوله: «كهيعص» مريم: 1.

(18) قوله: «طه» طه: 1.

(19) أي: قرأ ورشاً بالإمالة الصغرى في فواتح السور، الرء، وفي ها مريم، وها طه. المصدر نفسه، 215/3.

إِضْجَاعُهُ جَنَّا⁽¹⁾ وَفِي الْحَا⁽²⁾ قَلَّ لَّا⁽³⁾ لَهُ وَبِضْرِي⁽⁴⁾ كَمَا قَدْ نُقِلَا
تَقْلِيلُ رَا وَهَا وَيَا كَافٍ جَلَّا⁽⁵⁾ فَذَا تَمَامُ مَا أُمِيلُ فَاعْمِلَا

فصل فيما يمال في الوقف دون الوصل

وَمَا لِكَسْرِ عِنْدَ وَصْلٍ مُيَّيَلَا⁽⁶⁾ يُمَالُ عِنْدَ الْوَقْفِ كُنْ مُعَلَّلَا⁽⁷⁾
وَقِفْ لِكُلِّ وَاحِدٍ كَاصِلِهِ فِيمَا تَلَاَهُ سَاكِنٌ فِي وَصْلِهِ⁽⁸⁾
وَكُلُّ ذِي رَاءٍ لَدَى الْوَصْلِ اخْتَلَفَ⁽⁹⁾ فِيهِ لِسُوسٍ⁽¹⁰⁾ كَالْقُرَى الَّتِي⁽¹¹⁾ عُرِفَ
وَمَا آتَى مُتَوْنًا فِي الْوَصْلِ قَفْ فِيهِ يَمَا فِي أَصْلِهِمْ كَمَا أَلِفَ⁽¹²⁾

(1) أي: نقل عن ورش الاضجاع في ها طه.

(2) يقصد «حم» التي في بداية السور السبع وهي: غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف.

(3) أي: ورش قلل الحاء .

(4) وكذلك البصري قلل الحاء من بداية سور حم السبع.

(5) بمعنى روي تقيل الراء من "الر" و"المر" والياء والهاء من "كهيعص" لورش.

(6) أي: الحرف المكسور الممال في حالة الوصل.

(7) أي: إذا سكن الحرف المكسور المتطرف في الوقف، لا يمنع الإسكان إمالة الألف في حالة الوصل، نحو: «عُقِّي الدَّار» الرد: 22. قال ابن الجزري: "لأن الوقف عارض، والأصل ألا يُعْتَدَ بالعارض، ولأن الوقف مبني على الوصل، فكما أميل وصلا لأجل الكسرة، فإنه كذلك يمال وقفاً، وإن عذمت الكسرة فيه؛ وليفرق بذلك بين ما يمال لعله وبين ما لا يمال أصلاً. قال: وهذا مذهب الأكثرين من أهل الأداء، واختيار جماعة المحققين، وهو الذي عليه العمل عند عامة المقرئين، وذهب جماعة كأبي الحسن الشاذلي إلى منع الإمالة حال الوقف، قالو: لأن الموجب للإمالة حال الوصل هو الكسر، وقد زال بالسكون فوجب الفتح، والمأخوذ فيه هو المذهب الأول". النشر، لابن الجزري، 72/2.

(8) وإذا وقف على الألف المتطرفة المالة التي بعدها ساكن وقف على أصلها من الفتح، والإمالة، والتقليل نحو: «عيسى ابنُ مَرْيَمَ» (البقرة: 78). ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 554/2، وإبراز المعاني، لأبي شامة، 143/2.

(9) أي: قبل الألف راء نحو: «الْقُرَى الَّتِي» (سبأ: 18).

(10) أي: لإمالتها للسوسي في حالة الوصل خلاف قطع في التيسير بإمالتها من قراءته على أبي الفتح فارس، وذكر في غيره الفتح، وبه قرأ على أبي الحسن بن غلبون، وأخذ الشاطبي بالوجهين وهما صحيحان كما قاله ابن الجزري" النشر، لابن الجزري، 78-77/2.

(11) قوله: «الْقُرَى الَّتِي» (سبأ: 18).

(12) -أي: كل ألف ساكن لو لم يكن بعدها ساكن لجازت إمالتها، ففي الوصل لا يمكن إمالتها لذهابها، فإن وقف عليها، كانت على ما تقرر من أصول القراء، تمال لمن يميل، وتفتح لمن يميل، وتقرأ بين اللفظين لمن مذهبه ذلك. ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 142/2.

باب مذهب ورش في ترقيق⁽¹⁾ الراءات

رَقَّقُوا لَوْرِشٍ كُلَّ رَاءٍ قَدْ تَلَا يَاءٌ مُسَكَّنًا وَكُسْرًا مُوَصَّلًا⁽²⁾
وَأِنْ يَحْرَفِ سَاكِنٍ فَضَلَّ وَقَعَ⁽³⁾ وَكَانَ مُسْتَعْلَى سَوَى الْخَاءِ مَنَعَ⁽⁴⁾
تَرْقِيقُهُ كَذَلِكَ مَا تَكَّرَ⁽⁵⁾ وَالْأَعْجَمِي⁽⁶⁾ مَعَ إِرْمٍ⁽⁷⁾ بِلَا أَمْتٍ رَا
وَقَبْلَ ذَا أَسْتَعْلَاءٍ كَالْإِشْرَاقِ⁽⁸⁾ وَجَهَانٍ فِي حَيَّرَانَ⁽⁹⁾ بِاتِّفَاقٍ
تَرْقِيقُهُ⁽¹⁰⁾ قَدْ شَاعَ عَنْهُ وَاشْتَهَرَ

- (1) الترقيق: من الرقة: وهو ضد السمن، فهو عبارة عن إنحاف ذات الحرف، ونحوه، وضده التفتيح من الفخامة؛ وهي العظمة والكثرة؛ فهي عبارة عن ربو الحرف وتسمينه، فهو والتغليظ واحد، إلا أن المستعمل في الراء ضد الترقيق هو التفتيح، وفي اللام التغليظ. ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 160-159/2، والبرهان، للشيخ قمحاوي، ص 20.
- (2) رقق ورش الراء سواء كانت مفتوحة أو ساكنة بعد ياء ساكنة نحو: «خَيْرًا»، وبعد كسرة متصلة بالراء نحو: «وَالْآخِرَةُ» «نَاضِرَةً»، ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 567/2.
- (3) أي: لم يعتد بالحرف الساكن الذي وقع فاصلاً بين الكسرة اللازمة والراء، فأعمل الكسرة ما تقتضيه من الترقيق نحو: «إِكْرَاء» (البقرة: 256)، و«إِجْرَإِي» (هود: 35). ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 162/2.
- (4) فإن كان الواقع بينهما أحد حروف الاستعلاء فإنه لا يرققها نحو: «إِضْرَهُم» (الأعراف: 175)، و«حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ» (الروم: 30)، إلا أن يكون حرف الاستعلاء الخاء؛ فإنه لا يعطيها حكم حروف الاستعلاء ويرقق الراء مع وجوده، نحو: «إِخْرَاجُهُم» (البقرة: 85). ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 567/2.
- (5) وفخمها في حال تكريرها نحو: «مِنْهُمْ فِرَارًا» (الأحزاب: 13)، و«عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا» (نوح: 11).
- (6) ذكر هنا ما خالف فيه ورش أصله، فلم يرققه مما كان يلزمه ترقيقه، ففخم الراء في الاسم الأعجمي أي الأسماء الأعجمية وهو ثلاثة أسماء: «إبراهيم»، و«إسْرَائِيل»، و«عِمْرَان»، ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 163/2.
- (7) فخمها كذلك في قوله: «إِرْمَ ذَاتِ الْعِمَادِ» (الفجر: 7)، وقيل بالترقيق، والوجهان صحيحان من أجل الخلاف في عجمتها، فقيل اسم أعجمي، وقيل عربي، ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 569/2.
- (8) أي كل راء مفتوحة أو مضمومة في أصل ورش، أو ساكنة عند باقي القراء تقدمها سبب الترقيق، وأتى بعدها أحد حروف الاستعلاء السبعة، متصل مباشر، أو مفصول بألف فخمها الكل، ومثل تعالى: «بِالْعَثِيثِ وَالْإِشْرَاقِ» ينظر: شرح الجعبري، 906/1.
- (9) قوله: «حَيَّرَانَ» في الأنعام ورققه البعض الآخر، وبالتفتيح قطع الداني في التيسير، والترقيق من زيادات القصيد على التيسير، ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 569/2.
- (10) هذا خارج عن الأصل المعلوم لورش، وهو ترقيق الراء الأولى لأجل كسرة قبلها، وهذا لأجل كسرة بعدها. قال الداني: لا خلاف عن ورش في إمالتها وإن وقف عليها، ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 163/2.

فصل في حكم الراء الساكنة

وَرَقَّقْنَ كُلَّ رَاءٍ سَاكِنًا مِنْ بَعْدِ كَسْرٍ لَا زِمَ كَاغْفِرَ لَنَا⁽¹⁾
مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِ ذِي اسْتِعْلَاءٍ⁽²⁾ كَفِرْقَةٍ⁽³⁾ لِلْكَلِّ بِالسَّوَاءِ
وَالْخُلْفِ فِي فِرْقٍ⁽⁴⁾ لِكَسْرِ يُعْلَمُ وَقَبْلَ كَسْرَةٍ وَيَاءٍ فَخَمُوا⁽⁵⁾

فصل في الراء المكسورة

وَرَقَّقْنَ الرَّاءَ حَيْثُ مَا كُسِرَ⁽⁶⁾ وَإِنْ تَقَرَّرَ عَلَيْهِ مَا قَبْلُ اعْتَبِرَ⁽⁷⁾
إِنْ كَانَ كَسْرَةً وَيَاءً سَكَّنَتْ رَقَّقُ⁽⁸⁾ كَذَلِكَ مَا إِذَا تَقَدَّمَ⁽⁹⁾
إِمَالَةً لِمَنْ يُمِيلُ فَافْهَمَا⁽¹⁰⁾ وَرَوُّهُمْ كَوَصْلِهِمْ⁽¹¹⁾ فَلْتَعْلَمَا

- (1) أي: إذا سكنت الراء، وقبلها كسرة رقت لجميع القراء، نحو: «مِرْيَةٍ» و«لَيْثُ ذِمَّةٍ» قالوا لأن الحركة مقدرة بين يدي الحرف. ينظر: المرجع نفسه، 170/2. قيد المؤلف الكسرة التي قبل الراء بكونها لازمة، فخرج بقيد اللزوم ما إذا كانت الكسرة عارضة نحو: «أَمْ ارْتَابُوا» (النور: 50)، ولم يذكر الناظم قيد أن تكون متصلة؛ لعله أراد أن يفهم من خلال البيت؛ لأن هذا وأمثاله لا خلاف في تفخيمه. ينظر: إرشاد المريد، للشيخ علي الضباع، ص 116.
- (2) حكمها التفخيم إذا كانت ساكنة سكونا أصلياً، وفي وسط الكلمة، وبعدها حرف استعلاء مفتوح، نحو: «قِرْطَابِينَ» و«وَرِضَادًا». أحكام التجويد، ص 67.
- (3) قوله: «مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ» (التوبة: 122).
- (4) قوله: «فِرْقٍ» (الشعراء: 63)، اختلف فيها للقراء بين التفخيم والترقيق، فمن نظر إلى وجود حرف الاستعلاء فخم، ومن نظر إلى المكسور والكسر قد أضعف تفخيمه رقق الراء. البرهان، للشيخ قمحاوي، ص 21.
- (5) أي: الراء الساكنة التي قبلها كسر أو ياء، فحكمها التفخيم كما اقتضى حالها، كما ذكر عن بعض أهل الأداء الترقيق، من دون أن يكون لهم نص صريح ومستند قوي يعتمد عليه، وإذا كان الأمر كذلك فلا يجوز ترقيق الراء إذا وقع بعدها كسر أو ياء بل يجب تفخيمها لجميع القراء. ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة، 176/2.
- (6) أي: ترقق الراء مكسورة سواء في بداية الكلمة نحو: «رِيحٍ» أو وسطاً، نحو: «مُسْتَكْبِرِينَ»، أو آخرها في حالة الوصل نحو: «وَنَهَرٍ» (54) في مَقْعِدٍ، ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح، 576/2. وإبراز المعاني، لأبي شامة، 178/2.
- (7) فإن وقفت زالت الكسرة الموجبة للترقيق، فتفخم حينئذ، المصدر نفسه، 178/2.
- (8) أخبر أن الراء المكسورة لا خلاف في ترقيقها في الوصل نحو: «دُسْرٍ» و«مُنْهَمِرٍ» أو وقعت قبلها ياء ساكنة «فَدِيرٍ»، فحكمها الترقيق. البرهان، ص 21.
- (9) أي: ترقق إذا تقدمت، نحو: «رِيحُكُمْ» (الأنفال: 46).
- (10) أي: إذا كان قبلها حرف ممال فإنها ترقق، نحو: «وَقَتَا عَدَابَ النَّارِ»، (آل عمران: 16).
- (11) أي: إذا وقف على الراء المتحركة بالروم، تُعَدُّ في الروم مجاهداً في الوصل، فإن كانت في الوصل مفخمة فخمت، وإن كانت في الوصل مرققة رقت في الوقف بالروم، ولا ينظر في الروم إلى ما قبلها كما فعل في الإسكان، سراج القارئ، لابن القاصح، 578/2.

النص المحقق (الحلقة الأولى)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ
يَقُولُ مَنْ لِعَفْوِ رَبِّهِ فَقِيرٌ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَنْزَلَ
عَلَى رَسُولِهِ الْفَصِيحِ الْمُصْطَفَى
نَاسًا فَكَانُوا كَالنُّجُومِ يُهْتَدَى
صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا عَدَدَ النَّعَمِ
وَعَالِيهِ دَوِي الْعُلَى وَالْفَضْلِ
هَذَا وَإِنِّي قَدْ سَأَلْتُ اللَّهَ أَنْ
نَظْمًا بِلا حَشْوٍ وَلَا إِظْطَابِ
مُدْكَرٍ لِكُلِّ شَيْخٍ مُنْتَهَى
فَمَا آتَى عَنِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى
بِمَا رَوَيْتُهُ عَنْ الْمَرْحُومِ
يَا رَبَّنَا خَلَّدْهُ فِي الْجَنَانِ
وَبَعْدُ خُذْ أَسْمَاءَ ذِي الْبُدُورِ
هُمْ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ فَاغْلَمَا
فَنَافِعٌ قُلُوبَ عَنْهُ قَالُونَ رَوَى
وَابْنُ كَثِيرٍ عَنْهُ بَزِيٍّ وَرَدَّ
وَابْنُ الْعَلَاءِ الْبُصْرِيِّ لَهُ الدُّورِيُّ
بِسَنَدٍ وَخُذْ حُرُوفَ الْرَّمَزِ
فَلِلْإِمَامِ نَافِعٍ خُذْ أَلْفَ
دَالٍ لِمَلِكٍ ثُمَّ هَا لِأَحْمَدَا
لِابْنِ الْعَلَاءِ حَاءٌ وَلِلدُّورِيِّ
فَإِنْ ذَكَرْتُ الْحَرْفَ مَا فِيهِ اخْتِلَافٌ
وَحَيْثُ قُلْتُ الْخُلْفَ أَوْ يُخْلَفُ بِهِ

مُحَمَّدُ بْنُ الرَّائِسِ الْكَهْلِي الضَّرِيرُ
كِتَابُهُ مُجَوِّدًا مُرْتَلًا
خَيْرِ الْأَنَامِ مَنْ بِهِ قَدْ اصْطَفَى
جَمِيعُ كُلِّ مَنْ بِهِمْ قَدْ افْتَدَى
وَعَدَّ كُلِّ مَا جَرَى بِهِ الْقَلَمُ
وَصَحْبِهِ دَوِي الثَّقَى وَالْعَدْلِ
يُعِينَنِي عَلَى مُؤَلَّفِ حَسَنٍ
تُهْدَى بِهِ الْقُرَاءُ لِلصَّوَابِ
مُبْصِرًا لِكُلِّ مَنْ لَمْ يَنْتَهَ بِهِ
مِنْ الْقُرَاءَاتِ الَّتِي بِهَا الْعَمَلُ
مُحَمَّدُ الْمَشَاطِ ذِي الْعُلُومِ
مُنْعَمًا بِالْخُورِ وَالْوُلَدَانِ
وَمَنْ رَوَى عَنْهُمْ عَلَى الْمَشْهُورِ
وَابْنُ الْعَلَاءِ الْبُصْرِيُّ فَرَمَزَهُمْ سَمَاءُ
عُثْمَانُ وَرَشُّ هَا كَذَا عَنْهُ سُوَى
وَقُبُلُ أَيُّضًا لَهُ عَلَى سَنَدٍ
وَعَنْهُ أَيُّضًا صَالِحُ السُّوسِيِّ
أَبْجَ دَهْزِ حُطِي كَمَا فِي الْحُرُزِ
وَالْبَا لِعَيْسَى جِيمٌ وَرَشُّ قَدْ أَلْفُ
زَائِي لِقُنْبُلٍ كَمَا قَدْ وَرَدَا
طَاءٌ وَيَا لِصَالِحِ السُّوسِيِّ
أَتَيْتُ بَعْدَهُ بِرَمَزٍ مَا أَلْفُ
جِئْتُ بِهِ مِنْ بَعْدِ ذِكْرِ رَمَزِهِ

إِلَّا إِذَا عَطَفْتُ بِالْصَّيْرِ	بِحَيْثُ لَا الْبَاسَ فِي التَّقْرِيرِ
وَرَبَّمَا صَرَّخْتُ بِاسْمِ الْبَدْرِ	أَوْ بِاسْمِ رَاوٍ إِنْجَلَى مِنْ عُذْرِ
وَرَبَّمَا أَهْمَلْتُ ذِكْرَ الرَّمْزِ	تَوَافَقُوا وَاللَّبْسُ أَيْضًا قَدْ أَمِنَ
وَحُكْمُ مَعْطُوفٍ كَحُكْمِ مَا عُطِفَ	عَلَيْهِ إِنْ أَظْلَقْتُ قَادِرٍ لَا تَقِفَ
وَكُلُّ ذِي ضِدٍّ بِضِدِّهِ اكْتَفَى	كَالْمَدِّ وَالْإِدْغَامِ وَالْفَتْحِ اقْتَفَى
سَمِيئُهُ جَوْهَرَةُ الْبُودُورِ	سَمَتْ لِمَا أَحْتَوَتْ عَلَى الْمَشْهُورِ
وَاللَّهُ أَسْأَلُ الرِّضَى وَالْمَغْفِرَةَ	وَاللُّطْفَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ

=====

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم الكوفي.
- 1- إرشاد المريد في مقصود القصيد، للشيخ علي الضباع، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بميدان الأزهر.
- 2- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع للإمام الشاطبي، الإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة، تحقيق وتعليق محمود بن عبد الخالق.
- 3- أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار جعله ذيلًا لكتابه: ط "مختصر البيان" لأبي داود سليمان بن نجاح، مخطوط رقم: 808 الخزانة الحسنية بالرباط.
- 4- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، للشيخ عبد الفتاح القاضي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1404هـ.
- 5- البرهان في تجويد القرآن، للشيخ محمد الصادق قمحاوي، عالم الكتب، الطبعة الأولى: 1405هـ-1985م.
- 6- التذكرة في القراءات الثمان، للإمام الطاهر بن غلبون، تحقيق ايمن سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، الطبعة الأولى: 1412هـ-1991م.
- 7- التمهيد في علم التجويد، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، الدكتور علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: الأولى، 1405هـ-1985م.

- 8- حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع، للإمام الشاطبي، ضبط وتصحيح محمد تميم الزغبى، دار المطبوعات الحديثة، الطبعة الأولى 1409هـ-1989م.
- 9- حلة الأعيان على عمدة البيان، للحسن بن علي بن طلحة الرجرجي الشوشاوي، 278 مخطوط بالمكتبة الوطنية التونسية رقم: 10781.
- 10- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت، الطبعة الرابعة 1401هـ.
- 11- سراج القارئ المبتدئ وتذكار القارئ المنتهي، للإمام علي بن عثمان القاصح، دار الفكر، بيروت، 1401هـ-1981م.
- 12- شرح الجعبري على متن الشاطبية، إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري الخليلي، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث.
- 13- غيث النفع في القراءات السبع، للصفافسي، دار الفكر، بيروت، 1401هـ-1981م.
- 14- غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المحقق: أحمد صقر.
- 15- الطراز في شرح ضبط الخراز، للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله التَّنَسِّي، دراسة وتحقيق د أحمد بن أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1420هـ.
- 16- لطائف الإشارات لفنون القراءات، للإمام شهاب الدين القسطلاني، تحقيق الشيخ عامر السيد. د. عبد الصبور شاهين المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة: 1393هـ-1972م.
- 17- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور، دار صادر-بيروت الطبعة: الثالثة- 1414هـ.
- 18- مختصر بلوغ الأمانة، علي محمد الضباع، دار الفكر، 1401هـ-1981م.
- 19- متن الشاطبية المسمى حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع، القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الشاطبي الرعيني الأندلسي، محمد تميم الزغبى ضبطه وصححه وراجعته، دار الغوثاني للدراسات القرآنية.
- 20- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، 1407هـ-1987م.
- 21- كنز المعاني شرح حرز الأمانى، للإمام أبي عبد الله الموصلي المعروف بشعلة، الاتحاد العام لجماعة القراء، القاهرة: 1374-1955م.
- 22- النشر في القراءات العشر، للإمام ابن الجزري، دار الفكر، بيروت.
- 23- نتائج الأفكار، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي عبد المجيد، دار ابن كثير، الطبعة الثانية، 1429هـ-2008م.

مخطوط جوهرة البدور لسيد محمد بن الرئيس البصير

- 24- الوافي في شرح الشاطبية، للشيخ عبد الفتاح القاضي، مكتبة الدار، المدينة الطبعة الثانية، 1410هـ-1989م.
- 25- الوافي في كيفية ترتيل القرآن، أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ-2000م.
- 26- فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب- دمشق، بيروت.